

9952
SIA

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٤	الشعرون سامعة في تاريخ موت النبي -	١٤	الحادي والاربعون الناقض في وفات ابن الجوزي
١٥	ترجمة الذهبي	١٥	الثاني والاربعون الخطاء الفاضل في تاريخ
١٨	الحادي والعشرون ناقض كلامه في تاريخ ابن مكار	١٨	موت ابن كشيرو ذكر ترجمته -
١٩	الثاني والعشرون ناقض كلامه في تاريخ الذهبي	٢٢	الثالث والاربعون الناقض في وفات ابن القيم
٢٠	الثالث والاربعون الناقض في وفات الخطاء	٢٢	الرابع والاربعون الخطاء الفاضل في تاريخ موت
٢١	الرابع والعشرون الناقض في وفات العراقي	٢٢	الجوزي مولف الحصن الحصين
٢٢	الخامس والعشرون الناقض في موت ابن قطلوبغا	٢٢	ذكر ترجمته وحواله
٢٣	ترجمة قاسم بن قطلوبغا الحنفي	٢٣	الخامس والاربعون الناقض في وفات البيهقي
٢٤	السادس والعشرون للمسامحة في تسمية الزيلعي	٢٣	تأليف الحسن الحصين
٢٥	السابع والعشرون الناقض في تسمية	٢٤	السادس والاربعون الخطاء الفاضل
٢٦	الثامن والعشرون الخطاء في تاريخ موت الذهبي	٢٤	في تاريخ ختم الحصن الحصين
٢٧	الثالث والعشرون الخطاء الفاضل في وفات الذهبي	٢٥	الثامن والاربعون الناقض في تاريخ ابن كشيرو
٢٨	الثلاثون سامعة في ذكر تاريخ ابن الجوزي -	٢٥	تأليف الحسن الحصين مفتاح الحصن الحصين
٢٩	ترجمة ابن الجوزي -	٢٥	الثامن والاربعون الخطاء في تاريخ موت ابن القيم
٣٠	الحادي والثلاثون للمسامحة في وفات البرهان الحلبي	٢٥	الحسن الحاصلة في تاريخ موت القضاة
٣١	ذكر ترجمته وحواله	٢٥	الحادي والثلاثون الخطاء الفاضل في تاريخ موت الذهبي
٣٢	الثاني والثلاثون الخطاء في وفات الخطابي	٢٥	الثاني والثلاثون الناقض في تاريخ موت البركلي
٣٣	الثالث والثلاثون الناقض في وفات الخطابي	٢٥	الثالث والثلاثون الناقض في تاريخ وفات ابن الجوزي
٣٤	الرابع والثلاثون الناقض في وفات الخطابي	٢٥	ترجمة ابن حجر المازلسي
٣٥	الخامس والثلاثون الخطاء الفاضل في تاريخ ابن القيم	٢٥	الرابع والخمسون الخطاء والمعاينة
٣٦	السادس والثلاثون خطاء فاضل في وفات ابن القيم	٢٥	موت البرهان الحلبي
٣٧	السابع والثلاثون الناقض في موت النجاشي	٢٥	الخامس والخمسون في ذكر تاريخ وفات ابن كشيرو
٣٨	الخامس والثلاثون الناقض في وفات القاضي	٢٥	ترجمة ابن أبي شريف القديسي
٣٩	السادس والثلاثون للمسامحة في تاريخ مؤيد الدين	٢٥	السادس والخمسون الناقض في تاريخ مؤيد الدين
٤٠	السابع والخمسون الناقض في وفات القاضي	٢٥	السابع والخمسون الناقض في وفات القاضي

صفحہ	مضمون	صفحہ	مضمون
۲۷	ان من الحسن انما قضی فی وفات القضاء	۱	الثامن والاربعون فی وفات السبعون
۲۸	الثامن والاربعون فی وفات ابن جبر	۲	وذكر بعض مسامحات الاسير
۲۹	الستون النشاقض فی وفات البرکلی	۳	الحادی والثمانون النشاقض فی موت ابن القیم
۳۰	الحادی وستون مانی و ذکر تاریخ وفات ابن جبر	۴	أشانی والثمانون النشاقض فی موت ابن حرب
۳۱	الثانی وستون النشاقض فی موت ابن شیر	۵	الثالث والثمانون النشاقض فی وفات الامام الرازی
۳۲	الثالث وستون النشاقض فی موت ابن بطونینا	۶	الرابع والثمانون النشاقض فی موت المارونی
۳۳	الرابع وستون النشاقض فی تاریخ موت الزمخشري	۷	الخامس والثمانون النشاقض فی موت الشوكانی
۳۴	الخامس وستون المعاضفة الخمسة فی تاریخ	۸	السادس والثمانون النشاقض فی موت الزمخشري
۳۵	اختتام بعض رسائل القاری	۹	الحواریات عن كلمات شفاء المی
۳۶	السادس وستون المعاضفة فی موت ابن منذر	۱۰	بحث کون ابن المام غیر متعصب
۳۷	السابع وستون المعاضفة فی وفات المارونی	۱۱	معنی کون ابن المام جلیلا و ذکر معنی علم الجبل
۳۸	الثانی والستون النشاقض فی تاریخ موت ابن جبر	۱۲	والجباله و خطا و خطا و خطا فی فقه معنی الیولی
۳۹	الثالث وستون النشاقض فی وفات القاری	۱۳	بحث قول ابن المام بعدم تقدم المصححین مطلقا
۴۰	الستون مانی تسمیة بعض شرائع الصانج	۱۴	و ذکر مقلدی مابین تسمیة مقلدی ایاها
۴۱	الحادی و سبعون النشاقض فی تاریخ موت ابن جبر	۱۵	و ذکر سند ابن تیمیة فی زیارة القبر النبوی
۴۲	تتمیز ابن المی شعبة مؤلف المختص	۱۶	و ذکر المسامحات الواقعة من صاحب الامتياز فی ولایة
۴۳	الثانی و سبعون النشاقض فی وفات ابن شعبة	۱۷	و ذکر الخلاف فی زیارة القبر النبوی و المسافة بقصد
۴۴	الثالث و سبعون النشاقض فی تاریخ موت ابن شعبة	۱۸	و قول ابن تیمیة فی زمن واقعة فیه
۴۵	و ذکر بعض المسامحات الواقعة فی السطة	۱۹	شعر حنیة الشی و حد ما فرغ اسكانه
۴۶	الرابع و سبعون النشاقض فی تاریخ موت الخطابی	۲۰	بحث تکرار السید علی بن الحانظا بن حجر
۴۷	الخامس و سبعون النشاقض فی وفات البرودی	۲۱	بحث و دوادیر علی نقل
۴۸	السادس و سبعون النشاقض فی وفات ابن حرب	۲۲	معنی القوشبحی
۴۹	السابع و سبعون النشاقض فی وفات القاری	۲۳	الامی فی النقص الحکایة و تسمیة و الاخذ الوافی
۵۰	الثانی و سبعون النشاقض فی موت الخطابی	۲۴	یجب خروج کذب ما هو کذب
۵۱	الثالث و سبعون النشاقض فی تاریخ موت ابن الملقن	۲۵	کلام کشف الطنون مختلفا اختلافنا فاحشا

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٥	التنبية على الخطأ الواقع من الكثرة في الفتاوى البتية	٥٦	الثاني عشر ما صدر عنه في ترجمة ابن كثير
٢٦	في صفته عليه السلام في ذلك المقام من وفاته عليه	١١	الثالث عشر الخطأ والمعاينة في وفاته ابراهيم
٢٧	في كشف الغموض او ما ذكره في وفاته	١٢	الرابع عشر كلام في ترجمة الامام الى حقيقته
٢٨	بسم الله الرحمن الرحيم في حق ابن تيمية	١٣	وضع خطا من صاحب الخلاف على الامام الى حقيقته
٢٩	ترجمة الحاج اسبكي ووالده التقي اسبكي وذكر	٥٤	ذكر كونه الامام معاصرا للصحة وذكر آخيه الصالحين
٣٠	ان الاول تلميذ التقي والثاني استاذ	١٤	في حقه روية الامام معاصرا بتصريح المحدثين
٣١	المبحث مع الشيخ السهولي في المولوي محمد بشير	٤٠	الخامس عشر الخطأ في تاريخ وفاته الشوكاني
٣٢	في حال ابراهيم	١٥	السادس عشر الخطأ في الحساب في
٣٣	قصة البلدية المعينة	١٦	ترجمة شاه عبدالعزير الهادي
٣٤	عادة كونه في الخلافات او ما ذكره صاحب الكشف	١٧	السابع عشر الخطأ من اصول الحديث في
٣٥	فيما يكون خطأ صيرها بما لعله فيكون صحيحا	١٨	ببحث الا وادم وانما اتم
٣٦	ترجمة الزبيدي	٤١	الثامن عشر في شأنه في اثر ابن حباس
٣٧	الخاتمة في خبر مساجات صاحب الخلاف	١٩	التاسع عشر الخطأ في نسبة تفسيره الى السويطي
٣٨	الاو المقتضية في وفاته الشوكاني	٢٠	ذكر مصنف تفسيره الى الامام
٣٩	الثاني المقتضية في حال ابن كثير	٢١	ذكر مسنده حديث سيد الزينين
٤٠	الثالث المقتضية في وفاته ابن قطلوبغا	٤٢	العشرون ما صدر من الاستبصار في الامور من عظمه
٤١	الرابع المقتضية في وفاته منقلا في	٢٢	الحادي والعشرون في الخطأ والاختلاف في
٤٢	الخامس المقتضية في وفاته الماروني	٢٣	سرد شبه وتراجم احواله
٤٣	السادس المقتضية في وفاته الى منيم	٢٤	الثاني والعشرون ما صدر من رد القليل مطلقا
٤٤	السابع المقتضية في وفاته الخطابي	٤٣	الثالث والعشرون في رواية علي بن ابي حمزة الخطابي
٤٥	الثامن ابطال الاجماع والقياس	٢٥	الرابع والعشرون في تقريره في بحث التراويح
٤٦	بجته ابطال الخصام والاو في الكليات	٢٦	الخامس والعشرون في بيان غلطه في الاستفهام
٤٧	التاسع الخطأ في خبر جمل المظني تلميذ المروزي	٢٧	تنبيه في وجه صحة مساجات
٤٨	السادس المقتضية في وفاته الزمخشري	٢٨	احكام الى صاحب الخلاف ونصير الامام
٤٩	الحادي عشر ما صدر عنه في ترجمة ابن عرسية		

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

ہذا الامور یفسدہ تخلق اللہ وفعلہ لیسوا شہدوا واجب علی العلماء المتعینین ان کیفہ الناس عن اشیائ ہذہ
 الامور سیرتہ وکلیفہ منہم من الاحکام التعمینۃ فمن ثم رجعت الی ابراہیم بعض اخطا الصغرۃ فی تصانیفہ لا تفرق فی بعض
 لان تحفظ الخواص والعوام من الخرافات والاکاذیب والادبام وتمامہا ان یتنبہوا لہا ویقسط صنفہا فینقل فی تصانیفہ
 ویزیل فی النظر الثانی اخطا طوائف کتب تصنیفہا استقلالاً ابراہیم اخطا ولا توجبت الی مجمع سامعہ ووشکت لصلحت
 قصدہ لان ما نقل وکفی خیر ما کشفوا بہی وکما حصل الغرض للماول محمد اللہ تعالیٰ ولکم کمال الشانی وکان جمہا حقیقۃ
 مؤلفہ بل لجمہ الی الاصل رباعیہا والجب عبادہ علیہا تصنیفہا ولا تکرر سہاۃ بشفاء ای بابا شہدوا شہد علیہم
 انہما من ہذا وقد عرفت فی اولہما اسم مؤلفہا ابو الفتح عبد النصیر النظار ہذا اسم لادبہ لسمہ فی بدوہ بعبادہ فان کان
 ظہیر من المشہورین بالفضل والکمال والعلیہ واحد من طلبہ العلوم غیر الایمان کما طیار بابا العلوم والذی ظہر جمہا
 سمعت من بعض اشخاص انہ انما اشیع محمد بن السوسو المؤلف لرسائل فی بحث زیارۃ القبر النبوی فان کان كذلك
 فهو اخطا والی کتبہ فیما بعد التوبۃ وذلك لان ما صنفت رسالتی الکلام المبرم فی نقض سالتہ العقل الحقن لکم
 وادرجت فی ہذا جہتہم بعض تلامذتی اور علی فی رسالتہ القول لم تصور بان مثل ہذہ تصنیف غیر جائز علیہ اور دت علیہ
 فی الکلام المبرور بانہ قد ارتکب ہواہنہا عند مقابلہ بعض العلماء وبتلک فکر فی رسالتہ الذہب لما توالی قد ثبت منہ فلیما
 من توبۃ قد جعلہا شایفاً وافرہا وخذلہا علیہ صنف ہذا الرسالۃ بنفسہ وادرج فیہ اسم ابی الفتح عبد النصیر من علم جمہ
 وایا ما کان انما اشیع السوسو اور علی آخرہ اسم عبد النصیر لاریب فی ان صاحب الاتحاق قد اطلع علیہ ورضی کتبہ لایون
 ینصر علیہا وکبیب عن الایادات الواردۃ علیہ لایدان لطلیح لخصو علیہ وبعیدہ قد قفوت علی بعض تحریرات متنا الاشیاء
 کتبہ الی بعض الاحباب فیہا بل علی انہ قد ثبت عند الرءوف بہ واذ کان ہذا لکن انما است غلط عبد النصیر لا اشیع
 السوسو فی ہذہ انما ساحت بل غلطہ فی بعض الاتحاق فانی انما یحکمہ شہد خان فی تعلم الکمال وان فان سائر
 والاقتباس منہا لشیخ الخراجون من الباشا شمس العباب وبتلک تدرست اردت ان یتکرر لعتقبات علیہا لیس
 یحکمہ منہا وکبیبہا علی تصحیح الصنا وکنتہا لکمالہ الفاح من ناصر ہذہ الرسالۃ المستقلہ بمتنا لیس علیہ منہ
 وکان فی ذلک انہ لایستقل فیہ جواہر کتبہ ہذا لایف بابا لطلیح بالواجب فی شفاء الناس وبتلک کتبہ
 بالانوار

بعض سماعات صاحب الاحكام في رسالة المرقية واعتباراته الخفية ليعلم الناظر ان صدق ما سبقنا ذكره
وليتبين له ما في حق تاليفه ولتن قام هو واحد من ناصحي الى الجواب عنها والاصل عليها وحمله هو المختص على انما
رسالة في ليل الاخطا على ما ان شاء الله من ابراهيم في وجهه في الرسالة انما ضاعا فاضاعته ورسائل متعددة في غملا فاشته
وبعد الفراغ من المقدرة نتوجه الى ابراهيم في شفاء العي من النفي في قول قد اختار احب التحاف في تصانيفه
فاحاطت طرافه بحيل من كتيب عنها فمن ذلك ان يقلد تقليد جاد والابن عتيبة في المرافعة والشوكاني في مثل ما سبق
اشد المنكرين على التقليد في قال الله اشكلى من مثل هذا المصنف فما الذي حرم تقليد المجتهدين والائمة المتبعين من طائفة
هو الا تشدين عليه في كتيب المجتهدين في الاصل فيجب لنا المققين من طائفة تصانيف علمهم في الامور فارجع
ما ذكره وان كان خفيفا وكثيرا بسطه وان كان غلطاً فاشتهوا ولشد ذكر في مثل امور عديدة فحسبنا انه افرس على الاما
ما كمل على الائمة الاربعة على الجوهري في بحث زيارة ائمة النبوي في كتابه صلة الصديق الى البيت العتيق في غلطه في ما
بحث آخره وحيث اختلاف المنقول في شد الرحال بقصد الزيارة في نفس الزيارة ويستطلع على ذلك شأنا لبحث عما
في شفاء العي من شأنه يرجع عدم وجوب قضاء الصلوة على الذي تركه كما عدا في رسالته على السوالا لا يمكنه وجوبه
بعض الظاهرية وشأنه في عدم قضاء الصلوة فاشتهوا بالانتم والسيان قد وردوا الامر في من الما انكر العامة فلم يرد
صريح صحيح على وجوب القضاء عليهم قد جهلوا على ظاهر ما ورد من غير رواية وفكر حتى قالوا في حديث لا يبرأ من حكم في
الدائم في ينقل من سائر الروايات وبال غير العاقل والمنهني يجوز فيه ينقل من التوضي احمد وردوا انهم في حكم مثل
يا بى حنة ينقل سليم فيهم استقيم وقد تبين في سائر القضاء والشوكاني في بعض تاليفاته وكثيرا لا يابى لهم وهذا
نصيبا وهو من خاف الجوهري والملة وحملته استرته بل والطبيعية القادة في نفس المدة قال اربع على البرقي في ذلك
شرح موطا الامام مالك عند شرح حديث التعريس قال قيل فلم فعل النائم والناس بالذكر في قوله في غير ذلك الحديث من انه
عن مودة الله ما فليصلها فاذا ذكر قيل خسر النائم والناس لم يرض التوهم والنظر فيما ارض العلم صحت موطا الامام
بالنوم والسيان فابان بسؤال المتكلم ان سقوط الاثم في غير صلاة النائم من فرض الصلوة وانما وجبة عليه ما حذا ذلك
يقضيه اكل ما منها بعد فروع وتا اذا ذكره بالجملة الى ذلك العامة محال ان العلة استوفيت في النائم بالناس في
هذه الغلة في ترك فرض وصوى الله في حكمه على لسان رسول بين حكم الصلوة الموقوتة والصيام الموقوت في شهر ر

بان كل واحد منهما يقتضي بعد خروجه وقتة نقص على النائم والناسي في الصلوة كما هو متنازع ونفس على المبرئين المسافر في الصوم
 واجتماعه وقتة ونقصت الكفاية من غير علم بصوم شهر رمضان جهدا ومؤمن بغيره وانما تركه اشرا وطاعة ذلك ثم تأنى
 ان عليه قضاء وكذا كان من ترك الصلوة عمدا قالها عدو الناسي في التقصير والصلوة سوار وان اختلفا في الاثم كما لم يأت على
 الاموال التسليط لها عمدا وانما سواها في الاثم تجليات رضى الجمار في الحج التي لا تقتضي في غير وقتها العادة ولا ناس
 لو جرب الدم فيما يرب منها ونجسات الغصا يا و الصلوة والصيام كلاهما فرض وجب دين ثابت بوجوبه وانما جازا وان خرج
 الوقت الموعود لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دين الله ارحم من ان يقتضي ما اذا كان النائم والناسي للصلوة وبها صعد وان
 يتقضيان بعد خروجه وقتها كان التمسك لتركها على بان لا يسلط منه ففرض الصلوة وان يحكم عليه بالاثنيان به لان التوبة
 من عصيانه هي اداء ما اقامت مع التمسك على ما سلف من تركها في وقتها وقد شد بسبب ان الظاهر ما قدم على خلاف
 جمهور علماء المسلمين بيل المتضمن فقال ليس على المتعمد في ترك الصلوة في وقتها ان ياتي بها في غير وقتها لا في غير ما كان عليه
 وانما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلوة او نسيها او تمتر في الناسي وظن انه لم يستد في ذلك فليشأنه بغير
 عن بعض ان بعضين قد فسد من جهات المسلمين فيهم ما هو باجماعهم ولم يات في ذهابه اليه من ذلك بل ليس هو
 في العقل انتهى كلامه ايضا ثم قال ابن عبد البر بعد ذكر الاحاديث الدالة على وجوب التقصير مطلقا ولو كان ان ترك
 عمدا و اجبوا على ان العاصي ان يترتب من ذنبه بالندم عليه واقفا وترك العود عليه ومن لم يندم حتى للمد والعبادة ولم يند
 ان يخرج منه وقد شبه رسول الله صلى الله عليه وسلم حق الله بحقوق الايمان وقال دين الله ارحم من ان يقتضي انتهى ثم قال عبد الرزاق
 من غيره بهذا من الظاهرية بالصوم باقول ان ما هم اراه في هذه الاوادة خرج عن قول جماعة العلماء في بيان
 واختلف وخالف جميع فرق الخلف والسلف وشدهم ولا يكون الاما في العلم من انخذ بالشاذ في العلم وقدا هم في كتابه
 ان له سلفا من الصحابة والناسيين بما ابله منه اوجلا وكل ما ذكر في هذا المعنى في صحيح ولا ريب في شيء منه انتهى لمصنفه
 بهذه ان قول الشوكاني بتعويض الظاهرية في هذه المسألة من خرافات الكلام لانه قد راعى اصول الظاهرية ولا
 على اصول غيرهم من علماء الشريعة بل هو مخالف بمرته عند من له ادنى عقل ولا يستقيم امره نقل لا باقتضالك كتاب يستد
 واجمع من قبل تنفذه هذه المسألة تحرم على طلبة الشريعة ان يذكر داراه في هذا الباب الا لردده ولاظهار الصلوة في
 عن ترجمه وتاميله وتقديره ونهض على الصلوة بالفساد له وهو منسأ اذ يجمع عدم وجوبه لكونه في سائر العجاة

و احسننا سائنا عظيما على ارباب التجارة في مسكن الختام شرح بلوغ المرام و شرح رسالة الشافعي في تجارة الكافي في التفسير
 مخالف جمهور العلماء من الخلف و سلف فانهم يرون محكومة في عروض التجارة الا اذا وادوا فانها هي في جاذبها فممكن كثر
 المؤدى في شرح صحيح مسلم وغيره و هو قول شاذ ضعيف قد شدت الاخبار المرفوعة و الآثار المرفوعة بوجه سائر كونه ضا
 و ليس به مرفوع بسلبا و يعني في ذلك قولنا لا يابا الذين آمنوا ففقوا من طحيات ما يستقيم و لا من خبركم الا من
 الآية قال كثر اخذ من شكل هذه الحقايق الفاضلة لظاهر القرآن و لا جابر البني صلواته عليه و سلم و ضعف جدا و لا يستقيم
 غير من الاحتمال و لا آثار الصحابة كغير ما هو في غير ما و منها ما في مسائل كثيرة فيجوز فيها ابن تيمية و لا شك في من ضعفه
 في غير ما ذكرناه بطريق المرفوع كفاية لمن تاملها و من عادات التي يجب الاحتراز عنها ان يحصل ما يوافق ما به
 و ان كان مخالفا فيه مع علمه و مخالفا في جملة عليه به من عادات ابن تيمية و لا بد من ذلك و لا بأس من دين لم يكن مخالفا
 في مقاييسه كثيرة و لكن مقتضى ذكر واحد منها و هو انه قال في رسالة ابي عبد العلوم في ترجمة الامام ابي حنيفة عليه
 السلام من اصحابه بالاجازة و ان ما هو في بعض على راي ابي حنيفة انتهى و فيه اما اوله فان من يسمي رايه
 مطلقا ليس مخالفا على من لم يخالفه في غير منهم و المستحسن و ثبت الرواية لا من علم عندهم كما حقه في رسالة
 الامام الحجة على ان الاثر في التفسير ليس بوجه ذكر عبارة الذي من والى العراقي و حافظ ابن حجر و هو على ما ذكره
 حاليا في و ابن الجوزي و على القاري و التوثيق و الجوزي و غيرهم و ارجو من المستحسن ان لا يقتضي له في تاييده
 بعد الاطلاع على تلك العبارات و انما المستحسن في خارج من بحث الثقات فانه في الباب ان يكون اى الحق
 ابي العلوم ما ظاهرا الى عدم تاييده لما هو من رايه من شبهة كذا لا يقتضي ان يرتفع خلاف الحديث في الباب بغيره
 الصحيح الاتفاق فيما اختلف فيه القبة و اما ثانيا فموان صاحب الامجد قد نقل نفسه في رسالة المحلة عبارة ابي
 المشيخة لمباركة المولى العراقي و ابن حجر المستقل في تاييده لاجبة فيما لم يجعل عدم تاييده في الامجد متعلقا عليه مع طاعة
 مخالفت في قلعة تسمى الكتبة سابقا و قوله به مخالفا لاجبة من راي المحلة الى سائر الاماكن بعد تنازلا و لا يابا كان مخالفا
 عن مثله و انما يعرفنا عنه و اما ثانيا فموان قوله و ان عاصم التمثيل على تدليس بحسن كثر من مخالفا تاييده
 ان ثبات المعاصرة متحقق في غير ذلك بل جميع الفقهاء و المحققين و جميع المعتزلة و المومنين و ما يكون بمعاينة
 لبعض المعاصرات كيف لا و قد ولد ابو حنيفة على الامام الاثني عشر سنة ثمانين و كان ذلك العصر العصر الصحابي باقيا كما هو

فمن عارته ٤٠ ترجمان الخفية متصرف في ثبات المأثرة وليس كذلك فان الترحم بل قاهم به وبالطرح
للمصاحبة وانما اختلفوا في رويته عن الصحابة فجمع نعم نعموا كجمع من الحديثين وجمع نعموا فجمعوا وقالوا هو المذهب للشيخين وانما
انقصر على ذي ولو عرش فرادى من بليت عبارة الامجد وكم كل من نعموا انما تجاوزت من الحمد وهو لا يذلي على من عجز الى من عجز
مسماحة في القافية لكانت اجابون في مثل هذه الكلمات في التاليفات واما ما قال ان ينبغي ويصعب من امثال هذه الكلمات
ويوقن الاكتساب باللباتيات الصحاحات ومن عاداته التي يجب المصنفين لا تترار عنها ان كلامه في موضع يراى
كلام في موضع آخر وهذا ان كان له طبعيا بالمشور اسلامه من جميع النزاع المتعارضات في حق القوي والضعف
من الابرارهم بنشر العلم فان لم يفت بطلب الابرارهم بقدر وسد الشريعة كيف لا يجوز لكل يوم التاليفات من كل مكتبة
مناقش في كل ماسطر وانما كانت من عالم بين كلامه تاليفين يستبعد فاجاه بعد انما استبعد مخالفته في تاليف وهد
في مصنفين متقاربتين في صفحة واحدة وشمل هذا جميع الرطب والياقوت بحمل المعبر غير معتبر واعتمد
غير معتد ومن عاداته ان يقل سعة تصانيفه كل ما وجد في النقول عنه وكتب كل ما وجد فيها اخر من ان كان
مخلصا من كالمطلع عليه الطلبة او تحيا قليلا او ما يميل الكلمة وهذا ان الامر ان ظاهر ان على من طالع تصانيفه لا يما
تصانيفه المتعلقة بالترجم والطبقات الشكاية على ذكر تاريخ المواليد والوفيات وجماعاتهم هذا من شأنه
التاليفات عاما وعام ولا يفتخ في هذا البحث انما نقل من كشت الظنون او البستان او من غيرهما من كتب الشان فان
مثل هذا النقل صرف ليس لاسن شان الناطلين لاسن شان الاما ليعين الاما دين ولما ذكر من بعض رسائل بعض افلاط
ومارساته ايضا لانا نحن وازالة لوحشة العالمين ليس الغرض منه تقييده وكم ما جاءه من ان كل بل المتكلم
ذكر بعض المسامحات الممارسات الواقعة في استحاف النبلاء في المقصد الاول منه
الاول قال في المقصد الاول في باب الالان الاجتماع باذا كالمسافر الى الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن
الشيخ في التوفيق في سنة ثنتين وثلاثين وهذا خطأ فان وفات السخاوي كان بعد تسامته وكونه في النور السافر في انبار
القرن العاشر وارج فواته سنة ثنتين بعد تسامته كما نقلت قدرا من كلامه في التعليقات استنبه على الفهم
وقال ابن روضه بيان في شرح شامل الترمذي الشيخ ابو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي المصري حجة الاسلام
وما ظاهرا في عصره لازم للشيخ وما صاحبها في انما من جليلين تطلوا له واثني عليه في انما في كتب ياتي في المطبعا

من غير واليا فمضى في وفاة في حوادث سنة خمس ثمانين وابن الاثير في الكامل لابن السمعاني
 روضة المناظر في اخبار الاءائل والاءاخر وابن فلكان في تاريخه والناج ابي في طبقات الشافعية وغيرهم في تاريخهم
 قال ابن عسكري زادني احمد بن محمد بن المتوفى سنة ثلاث وخمسين وتسماة اخي وهذا اجماع على خبره اذ اقام
 تعيينه في الشافعية السنية في علماء الدولة الشمانية في زمان سنة خمس وعشرين وتسماة على ما ذكره صاحب كتاب الطهارة
 عنه ذكره وكيف بلغ موته سنة ثلاث وستين واربعة صاحب الكشف بذلك وفاته سنة ثمان وستين الساج قال عنه ذكر
 شرح ابن عسكري وشرح طالع في تاريخ الملوك المتوفى سنة اربع واربعين في الفاتح وهذا اذ لم يمت
 فان وفاته على ما في خلاصة الاثر سنة اربع عشرة واربعة وقد ارجع هذا الملوك في رسالته المطبوعة وفاته سنة خمس
 واربعة واربعا لها من مائة سنة بنينا الشرح ذكر من شرح ابن عسكري في تاريخ ابن عسكري في تاريخه
 تاريخ وفاته سنة خمس وستين وسماة وهذا مخالف لما اورد به في رسالته المطبوعة عند ذكر فراع شيخ البخاري في تاريخه
 سنة خمس وستين وتسماة الساج قال في تاريخه الساج في تاريخه الساج في تاريخه الساج في تاريخه
 المصري المتوفى في تاريخه الساج في تاريخه الساج في تاريخه الساج في تاريخه
 قال محمود بن عبد الباقي الزرقاني في شرح المصنف في تاريخه الساج في تاريخه الساج في تاريخه
 ولما ذكره شيخنا الحافظ الساج في في الضوابط الساج في في الضوابط الساج في في الضوابط
 الشهاب الساج في في الضوابط الساج في في الضوابط الساج في في الضوابط الساج في في الضوابط
 على الشهاب في في الضوابط الساج في في الضوابط الساج في في الضوابط الساج في في الضوابط
 نظير انتهى كلام الساج في في الضوابط الساج في في الضوابط الساج في في الضوابط الساج في في الضوابط
 كلامه الساج في في الضوابط الساج في في الضوابط الساج في في الضوابط الساج في في الضوابط
 وبهتة محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة خمس وستين واربعة واربعا في تاريخه الساج في في الضوابط
 الساج في في الضوابط الساج في في الضوابط الساج في في الضوابط الساج في في الضوابط
 والساج في في الضوابط الساج في في الضوابط الساج في في الضوابط الساج في في الضوابط
 سنة ثلاث واربعين ومائة واربعة والساج في في الضوابط الساج في في الضوابط الساج في في الضوابط

تاريخ

تاريخ

تاريخ

تاريخ

تاريخ

تاريخ

تاريخ

[illegible]

فذكره في تخرجه احدى السلاسل ان الشيخ جمال الدين يوسف الزليحي الملقب بالتوفي سنة اثنين وسبعين سبعمائة خرج من بلاد
 فصل السلاسل للاحاديث السلاسل انتهى معروفا في ان الزليحي من اجل جمال الدين عبد الله بن يوسف الزليحي تلميذ
 الزليحي شيخ الشافعي وغيره فحصل عليه سوطي في حسن الحاشية وغيره على باب سوطي في الفوائد البنية في ترجمته السلاسل
 والعشرون قال في صفته اخرى تخرجه احدى السلاسل ان الامام احمد بن حنبل قال في ثلثه ان يخرج احاديثه الاكشاف يخرج احاديثه
 المتوفي سنة اثنين وسبعين سبعمائة وهذا ما نقله في ذكره في بيان ان كان في ثلثه ان يخرج احاديثه الاكشاف يخرج احاديثه
 السلاسل زليحي واحد وان كان انما اشان في غلظة متفق عليه التاسع والعشرون في كتابه ان انكشافه ما يقابل في كتابه
 جالسه محمد بن عمر الزحري في تخرجه في ثلثه ثمان وعشرين وخمسائة انتهى وهذا ما نقله في كتابه الكفوي في ثلثه
 الحنفية وعلى القاري المكي في طبقات الحنفية واسمها في كتابه السلاسل وسوطي في ثلثه الوعاة في طبقات النخبة في ثلثه
 في الميرزا خاين بن عمرو الياضي في امرأة ايمان حابن الاثني في الكامل ودين الله في روضة المناظر وغيرهم من انما
 ثلثه ثمان وخمسائة بجانية خوارزم ليل عرفة وقول الامام الكلبا راحي في التلويح من قبل هذا القائل وقد
 ذكرت ترجمة الزحري في الفوائد السلاسل التاسع والعشرون قال في القليل والجمع في غير من عمن البخاري في التلويح
 الابي الوليد سليمان بن خلف بن عبد الصمد البجلي المالكى المتوفى سنة اربع وسبعمائة انتهى هذا اخذنا من
 فان فاته البجلي سنة اربع وسبعمائة ما يبعثه كذا في كتابه في ثلثه في تاريخه والذلي في العبراء خاين بن عبد
 في سيرة النبلاء والياضي في امرأة ايمان وغيرهم وله ترجمة طوية في سيرة النبلاء واوردت قدرا منها في مقدمة التعليق
 على سوطي في خلاص التلويح في احدى السلاسل في الفوائد السلاسل في الفوائد السلاسل في الفوائد السلاسل في الفوائد السلاسل
 سنة تسع وسبعمائة وهذا ما نقله في كتابه السلاسل في الفوائد السلاسل في الفوائد السلاسل في الفوائد السلاسل
 بن خلكان في تاريخه الفروع عبد الرحمن بن ابى الحسن علي بن حمزة بن علي بن عبد الله بن موسى بن ابي
 بن جعفر الجوزي بن عبد الله بن القاسم بن النضر بن القاسم بن احمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد
 ابى باب الصديق كان علامة عصره وامامه وقت في الحديث وصناعاته الوفاة ونصف في فنون سيرة منها زاد بسيرة
 علم نفسه كثر في الحديث تصانيف كثيرة وانتظر في التاريخ والروضات وتلخيص الفصول ولقد المناظر في الطبقات
 ولادة له بها القدر سنة ثمان مائة وعشرة وخمسائة وتوفي ليلة الجمعة ثمان مائة وعشرة رمضان سنة سبع وسبعمائة

السلاسل
 الامام احمد بن حنبل

الشيخ جمال الدين

الشيخ جمال الدين

ببغداد واهجر منى بفتح الجيم وسكون الواو لمجد بازاوجته به انسبة الى فرقة كبر زمرته مشيئة حتى مضى و
 شيخ الزرقاني للمذهب المالكية عند بحث رحوا على دنيا وعليها الصلوة والسلام العلامة ابو الفرج عبد الرحمن بن طه
 النافذ البكري المصديقي البغدادي الجليل العاقل قال في تاريخه ان خلفه علمت احصا صنف مصنف يحصل لمن الخلق في
 وعظا لم يحصل لا مدق قيل حضور في بعض المجالس فالتفاتت يوم الجمعة ثلث رمضان سنة تسعين وخمسة مائة
 الهجرية بحجوزة كانت في دارهم لكن يوم سطر سواها انقضى وكان من قال الى الجوزي واخيه ولم يراهما في الحادي
 والثلاثون فذكر انهم خيل لهما انهما لم يصبوا الى زمرته من الجوزي بن محمد الحليش او سطر لهما في داره
 وفاته سنة اربع وثمانين وثمانمائة وفيه خطا في اسمه وتاريخ وفاته بل هو ابو الفداء بن محمد بن علي بن ابي
 الطاهر المسمى للاصل طاهر المسمى على الولد والدار الشافعي فاما قيل بسطون لم يسمي لان انسابه عمر بن محمد بن الوثق
 بن اشهم بن ابي حنيفة بن اشهم بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة
 ابو حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة
 عن الجبال يوسف الملقب بصفه وهو من ابي عبد الله بن جابر الاندلسي والكمال بن محمد بن طاهر بن ابي عبد الله
 الاندلسي وفنون الحديث عن الصدوق واليا سوقي والزمين العراقي ودا تفتح عن البلقيني وابن الحسن قتيبة
 عشرة وثمانمائة وكان الوقوف يوم الجمعة وزار المدينة وببيت المقدس عاردا لما هم بتركها لطلب كتبها في القاعة
 وكان في اسبوعه حتى لم يبق عليه شيء بل اسروا على اسم الله ان علوا الى دمشق فرجع الى وطنه وجد اكثر كتبته جهته
 في قرن الحديث وبنها انشده حتى فرج البخاري اكثر من ستين مرة وجميع مسلم نحو مائة عشرين كتابا تعليقا على
 سنن ابن ماجه وشرحا مختصرا على البخاري ساهه بالتعليق في منبسطا لعلها الشفا ونور النبل على ابن ابي
 وحاشي صحيح مسلم لكانا زهرت في الفتنة وحاشي سنن ابي داود وحاشي الترمذي والكاظمي وخمس مائة
 ودينار الاعتدال ساهه مثل الصبيان في سيارا لانه ان كانا قال ابن حجر لم يسمي في المغنوية وحاشي ابن ابي الطاهر
 الفقيه الطائفي وشرا وله رواية السول في رواية استبدا الاصول والكاظمي له تيسير في معرفة النظم العلمية في
 من اقبال ايمهم في الاعتقاد وخمس مائة ابن ابي الكمال وكان اماما علماته فاما خيرة دينه واهله واهله واهله
 حسن الاخلاق محبا للدين والبر والشفقة اعم من الله ولعن ابن ابي ناوتات عليه السلام واهله واهله واهله

جميع مسلم عليا القاري المكي و تاريخ وفاته سنة ست عشرة و الف و هذا من اهل العلم في خلافة الاشرف ابيان المرقن
 احمادي و مشروفي و انه توفي بتاريخ عشرة و الف و قد ذكرت ترجمته في التعليقات امنية على الفوايد البهية
 التاسع و الثلثون ذكر ابن شريح جالس القوي شرح الحافظ ابي بكر بن العربي محمد بن عبد الله الاشعري المكي
 و تاريخ وفاته سنة ست و ثمان مائة و هذا من اهل العلم في خلافة الاشرف ابيان المرقن و تاريخ وفاته سنة ست و ثمان مائة
 بشكال و غيره بمائة و ثمان مائة و ثمان مائة و ثمان مائة و ثمان مائة و ثمان مائة و ثمان مائة و ثمان مائة و ثمان مائة
 حبيب المصلي و تاريخ وفاته سنة خمس و تسعين و هذا من اهل العلم في خلافة الاشرف ابيان المرقن و تاريخ وفاته سنة خمس و تسعين
 و ثمان مائة احمادي و تاريخ وفاته سنة خمس و تسعين و هذا من اهل العلم في خلافة الاشرف ابيان المرقن و تاريخ وفاته سنة خمس و تسعين
 و ثمان مائة و هذا من اهل العلم في خلافة الاشرف ابيان المرقن و تاريخ وفاته سنة خمس و تسعين و ثمان مائة و هذا من اهل العلم في خلافة الاشرف ابيان المرقن
 لعاد الدين احمادي بن محمد المعروف بابن كثير المكي و تاريخ وفاته سنة خمس و تسعين و هذا من اهل العلم في خلافة الاشرف ابيان المرقن
 خان و ولادته بعد سنة المذكورة و وفاته في المائة الثامنة قال الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة في ابيان المرقن
 ولد ابن كثير سنة سبعمائة و اربع مائة و ثمان مائة و ثمان مائة و ثمان مائة و ثمان مائة و ثمان مائة و ثمان مائة و ثمان مائة
 و ابن ساكن المزي و طائفة و تامل في الحديث مطابقة في متنه و رجلا في تفسيره و شرح في كتابه في الامكان
 فلم يزل جميع التاريخ الذي سماه بالبيان و النهاية و نقل طبقات الشافعية و رجع احاديث اوله و الثانية و احاديث مختصر
 ابن الحاجب و شرح في شرح البخاري و لازم المزي و قر عليه تذييل الكمال و صلبه على ابيته و ائمه و ائمه عن ابن كثير
 ففتن بكبه و اتهم بسببه و كان كثير الاستحضار سارت قصائده في حياته فلم يكن على طريقة المحدثين في تحصيل
 العلوي و تيسر له على من النائل و نحو ذلك من فوائده و اما هو من محدثي الفقهاء و قد خصصت ذلك كتاب
 ابن الصلاح قال الذهبي في المعجم الاطعم اباي الباع المحدث ابن كثير فقه متقن محدث فقهه في تصانيفه و
 مات سنة اربع و سبعين و سبعمائة و تامل كلام ابن حجر و في طبقات ابن شعبة و تامل ابن كثير في تاريخه
 الاشعري مولده سنة احدى و سبعمائة و فقهه على الشافعية و كان الدين الفراء و كمال الدين بركة و تامل فيهم
 ابا الجراح المزي و تامل على علم حديثه و ائمه الاشعري ابن تيمية و قر الاصول على الاشارة الى تامل على حفظ
 المرقن و معرفته الاسانيد و الرجال و التاريخ حتى جمع و جوشاب صنف في صغره كلب و احاطه على الجوهرة

الاصحح في تاريخ

الاصحح في تاريخ

الاصحح في تاريخ

هذا هو ابن النعمان
في شفاها

من المسائل الكونية الخ لا عارض من غير تصنيفي قال في شفاها لم يغير من مجرد شي الاول هو قوله لا يغير
 وارو بعدية على ذلك المستخرج حيث قال في الفتاوى البقية وقد سلك في ابن العام في اكثر تصانيفه لا يغير من فتح الله
 مسلك الاضافه تبين ان تصنيفي منسب الى العتبات لا ما شاء الله انتهى بيان ان صاحب الاتراف لم يمتثل الاما
 نه لا تخرج كيف لا وباركة هذا ان العام قد نصبت له بورد في القدير شرح بايد بتدليل راجح عليه بغير كوشيد
 ودر اكثر مواضع جاده الاضافه لم يورد وجاهي الطريق تصيب سببها انتفت فلا يغير من نصف اليه بل هو في
 نص على ان يورد كلام صاحب الاتراف انا هو ان ابن العام قد سلك في كثير من المواضع مسلك الاضافه في
 بعضها لا يفرق بين تصيب الاضافه وبين ما قال في القدر اقول لا يغير من تصيب بعض المسائل الصلابة
 في بعض الدلائل من ابن العام كما لا يخفى على من طالع بحث سركه بخير ولا انضافه في كثير من المواضع كما ذكرنا
 ما وقع الا عارض وان خالفه الجور ويشي الى قوة الخلاف والى ما هو انصوري هذا لا يغير من تصيب اصول
 الذي يوردي حواه عليه فان شغل هذا الخطا لا يعلق على من كانت عادة ذلك في الحق كثير من الحق فانه
 والافاضة تصيب اياها من قبل من لا يعلق على من سلك مسلك تصيب اياها لا تصيب لم تصنف هذا لا
 منكر الحديث لا يعلق في عرف الحديث على كل من عصى منكر على من كان غلب ديانته منكر لافوت منكرات
 عبارة الفتاوى البقية ليس الا وجود تصيب من في بعض المواضع وهذا لا يستلزم ان يعلق الخطا على تصيب
 كما في الاتراف فغير عبارتي الاتراف والفتاوى بون بعدية ثم قال في شفاها لم يغير من انما لا تسلم انه في سائر
 فضلا عن المسائل الكثيرة في المسائل الخ فانه بقا بانه بالحديث ابنوي نعم فان كانت في سائر الروايات في الحديث
 راجح اقرب بالحديث وبن هلا من الروايات الخ اقول لم يغير من احد ان عرض في سائر المسائل الخ فانه بقا بانه
 بقا بانه بالحديث انه كما لا يخفى عدم تسليق في جوهل ما قرب من الحديث من بين روايات الخ فانه كاف الامتياز
 تصيب في التصيب من المقلدين الجامدين ما لا يخرج من حيث ثبت من التتم في ظاهر الرواية وان خالفه الا انه
 في ترك ما ثبت عنهم طريق النرد وان وافق الدلائل بصحة واعتبار راجح للشاخي القدر من ان كان لا يلزم ضعيفا
 وتصوره الاحاديث هو فقه المذهب ان كان خفيفا وندم قول الخلاف بل عدم الاشارة اليه ايضا وان كان راجح
 وابن العام برعي عن امثال هذه الامور في كثير من البحوث كما لا يخفى على الباحث وليس له ان يغير من المسائل الخ

وجوز ان بلا ضرورة والداخل في طرق الطوائف التي للعقيدة حتى ينعدم وجوده فيتم قال الثالث ان لما تضمن
 مسائل الخفية في الف الحادي عشر الصحيح الصحيح كعدم منع اليدين عند الركوع والرفع منه وعدم جواز صلوة غير اداء
 ركعة قبل ان تطلق الشرح وجاز ان كانت بعد اقامته صلوة اخرى وعدم جواز الجمع بين الصلوتين في مسعوده كما ذكره في
 كونه واحدة في صلوة الكسوف وتغيرها قبل المهر بشفرة وراحمه صلوة طهارة بالمال عليه الطلح الذكر قبل ان يطعم يارضه عدم
 اتيار الاقامة وعدم الامتياز بواحدة وعدم اداؤه كشيء محيى اسوة بحال الخطبة وعدم استئذان صلوة الاستسقاء بالجماعة
 وعدم تقليد الرواد وعدم نداء الكثيرين قبل المغرب وعدم جواز ايام التولي عن الميت وعدم كراهة الصوم يوم الجمعة فورا
 وغيره من ابن الحامد الميرد على شئ منها بل يورد في كثير منها ويكتفي في بعض حساب شياء اطلاق تصديق النبي في قول
 في العبارة يسام ان فيه المسائل تتحقق عليها يقتضي بها عند الخفية من ان بعضها ليس كذلك هناك مسائل كثيرة لغوية
 في تبهم الشبهة انما اذن اجماع بقوة تصديا فلم صار تاييد تلكك معجبا لان الطلح عليه لم يتصلب لم يغيره في جبال ان
 لا يطلق عليه هذا الصلح ثم قال الرابع ان العلماء مصرحوا بكون ابن الحامد جليا انفس عليه بموجب سليمان الكوفي في كتاب
 اعلام الانبياء ليس على في البينة على الخفية من في القبول البينة والجماعة هي المناظرة لا الاطلا الصلح بل لا انهم
 هذا التصريح كونه متصبا لا يقال ليس المراد بالجلد ما يقابل المناظرة والمكبرة بل المراد بجلد المباهلة وان السوطي صرح بكونه
 متصفا فكيف يكون متصبا لا انقول لو كان المراد المباهلة لزم التكرار لانهم يذكرون في صفته من جلد الايض وانما كونه
 متصفا اطلاقا كونه متصفا فانه لا يشين فانه يحقق في روايات التفسير صحيح ما يقرب بالجمعة من حيث انه لا يشين
 الحق الخالف انهم لا ينفق في بيان الجلال اقول في جميع الاما والاطلاق صفته كونه جليا انما يذكرونه في انشاءه فكيف يكون الجلي
 بالجلد الذي هو موجب تصديا ريت كلام الكوفي في حرمية كان انما انفا وانما في لحيث فروع اصول محمد من حفظ
 حق كلامي مطلق جلي قد قد انما متغيرة استمر اما اطاعت على قول السوطي كان علامته في نفقه الاصول والضم
 بل ضرورة انما والبيان مع انصاف السوطي متصفا بالجلد وان كان لنفسه في غير حاله اما الاحوال والكرامات التي مثل
 يتصل عاقل ان المراد بالجلد من تكلم بالجماعة كلفان من صفات تقوية فكيف يذكره في غير الاحوال والجميلة
 وانما ثانيا فلان تعريف الجواد بذكره انما هي المناظرة لا الاطلا الصلح بل لا انهم انهم وان كان في الشبهة
 وغير ذلك من غير وجه عدم كونه جامع لعدم صدق الاعلى الجلالة السامية ومن العلوم ان الجواد كما ان يكون سائلا يكون

في
 كتاب
 الاما
 والاطلاق

وجادل مجادلوه بالادلة اذا حسم بما يستعمل من الجواهر الحق ودفع العيوب بما اصبحت تستعمل على لسان حملان الشرح في مناقشة
الادلة نظرية اجماعهم محمد وان كان الوقوف على الحق والاخذ بمضمونهم وانما خلاصه ما خلاصه من اجل الجدل على التصديق والمجادلة
مطلقة وده قوله تعالى اني جعل في الشريعة لكم حلالا وحراما بالبين من اجل ان الله تعالى لا يامر بالباطل والامر بالمعروف
والعنه كما سادسا فان الجدل عند اهل الشرح عبارة عن قتال الالطه بعلوم ارجح كالملة نقلنا فنهج محمد ومنه مضمون فاصح
الجدل على المجادل المتصديق قطعا ثم قال الخامس ان ابن العام مع كونه غافرا عالميا اجمع حلي فحول الالطية من كونها في
اصح الاحاديث على ما ياتي في تدريج ما في الصحيحين على ما في غير الالطيات المذهب الخفي فربما نقض على اقول لم يكن البرهان
انهم الصحيحين مطلقا على ما في غير ما يلزم حيث وجه شروط استقامتها في اعتبارها في علم في رواية غير كماله في قوله في
في بحثنا كالتحقيق في المذهب قول من قال اصح الاحاديث ما في الصحيحين ثم ما انفرد به البخاري ثم ما انفرد به مسلم ثم ما شتم على
ثم ما شتم على شرطهما مما حكاه لا يجوزنا لنقله فينا اذا لا يصح دليل الالتماس لما على الشروط التي استلزامها فانها من جهة ذلك
الشروط في رواية حديث في غير الكتابين انما يكون الحكم بالصحة في الكتابين عين الحكم انتمى انما عرفت هذا سهل على المذهب في
المتأخفة لا يمكن ان يقال حيث اعترف بقدوم ما في الصحيحين على ما في غير ما لم يجد بهنا في رواية غير ما شرط ثم قال
ان ابن العام لا يقول بترجيح احاديث الصحيحين على احاديث غيرهم بل نقض الاتفاق عليه لانه من ان احاديث الصحيحين
الاحاديث اقول كلام ابن العام في هذا المقام غير مقبول عند محققى الاعلام كما بسط صاحب دراسات الدين في الاسرار
الحديث بل يجب كمن هذا ليس من تصحيح والصلابة من شئ بل اختلاف اصولي اختار فيه ما اختاره له ليل لاح لروا
الخطوط انه في غير ذلك من اهل العلم مختلفين في الاصول وكيفية ثبوت ما يرويه بالمعقول والمنقول ولا يكون احد ما يتبعه
ولا متصلا قلست في نهيات النسخ الكبر بعد ذكرنا قسما بن تيمية واما هذه فتفرق الناس في حصرها في شان ابراهيم بن تيمية
فخره طنت جملته اقواله كالحجج من السماء فبانت في الاخذ بما ذهب اليه وان كان مخالفا لجمهور الروا كان مخالفا لتقليد الجاهل
اعلى من ابن تيمية وطائفة اخره من اهل السنة بسبب ما نقل عن من التفردت اهل الفقه لجمهور وانما ذلك سلك بين الروا
كما قاله المذهب في صحيحهم نظرية العلوم شيخ الاسلام ومن ذلك فهو يشترط في ثبوت خطا فليس الا انسان سائة من صحيحهم
النظر في ما قال فان كان موافقا فليقبل وان كان مخالفا فليتركه قال في شفا المصنف لا وجه لصحة هذا الكلام فان لا وجود للخطا
الاولى في زماننا اصلا فان من المعترض اقول فينا في صحيحهم ولو لم يوجب هذا الثاني بالبرهان على انما يجرى في الا

بان الاصل في الاشياء الحدم وهو لا يعارض اثبات البشيت فان البشيت معوز زيادة علم ليست للناني في حقها فلهذا
 وشبهه الحقول المنقول بان الاثبات مقدم على النفي ولعمري كيف نفى وجوده انما انقضى في هذا الزمان طلقا ولم يتصل
 سباحة جميع البلاد ولا طاقاة لجميع الافراد حتى يعرف كل بلدة في هذا الزمان من وجوده الطائفة التي ثبتت كيفية الوقوف
 على وجودها ولو في بعض البلاد ولا يلزمه الوقوف على حال جميع الافراد فانكسرت على صدق انه لا وجود لها في الحقيقة
 في فية ثم لو ادعى احد في انما من صنفين منهم وقابل هذا الثاني بانهم ليسوا منهم لكان الكلام نوع استقرار وانما هذا الثاني
 فليس له حوت واستقرار في هذا الكمال فانما ياتنا رئيس الملازمة لا وجوده ونحن لا نشي طين في الاصل الماضية طائفة
 او قال بفتح جسن للبدن الواحدة لا وجود في هذا الزمان لا نقول لميت في الطائفة وانما كان في اسلوبها كناية كثيرة فغير متثبت
 من حقوق الارض الماسر قد رويها حسن بن سنان على شفايف حار ثم قال اللهم الان يادها المحققون من علماء زماننا
 يواظفون في بعض المسائل شيخ الاسلام ابن تيمية كما انه زيارة خير الانام وسأل الاستاذ وغيره ما حاول عليه الكتاب في سنة
 اقول مسألة زيارة خير الانام كلام ابن تيمية في من افادش الكلام فانه يحرم السفر لزيارة قبر الرسول صلى الله عليه وعلى آله
 وسلم بحجة غير معصية ويحرم نفس زيارة القبر النبوي ايضا ويجعلها غير مقدرة وغير مشروعة وممنوعة بحكم على الامم التي اوتوا
 في الشريعة ايها ان كلاما مشروعة مع حسن بعضها وتعلم علم من تيمية اكثر من عقله ونظره اكر من فهمه وقد شهد عليه كليب
 في زه السالما وعلمه بالكلية وجب عليه التقدير وذلك سنة ست وعشرين وسبعا في شبان فاحفظ بالقلعة
 ولم يزل بها الى ان غفل في ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وسبعا ثم خلا من هذه الدار في ابواب الجنان على اسطى الحظ
 ابن حجر العسقلاني في الدار الكائن في اعيان الائمة اثنا عشر فرحما سدر حمة واسته ثم الرجل كان لولا ما نقل من المسائل
 البشيت والتقارير التي توجبها من كلام في مسألة الزيارة ليس مما يقبله المحققون الا من اشرب شراب حب ابن تيمية
 وهو خارج عن فحاطات ارباب الفراج السليمة وقد ذكرت كثيرا ما يتعلق بهذا البحث في رسالي الكلام للبرهان
 القول المحكم والكلام المبرور في رد القول المنصور بسبب الشكور في رد المذهب السليبي ثم لا فتهار والرسائل من حج ومبني
 قبل النبي صلى الله عليه وسلم وحموم زيارة قبره المودة في العصور الاسلامية على العالم في الاشياء والليتضخ والمقابلة
 هذه الاقوال فتشرون معلوم من غشي هذا الجمال وادق جري ذكر مسألة الزيارة فاسبان يذكر ما وقع من جهات
 الغلباء في رسالته حلة الصدوق الى البيت العتيق تبنا لابن تيمية وتلامذه من المساحرة الكلمات المختصرة في

والله اعلم بالصواب
في هذا العلم الذي هو
الحاشية في شفاء الراس

والله اعلم بالصواب
في هذا العلم الذي هو
الحاشية في شفاء الراس

قد فرغت عند في الرسائل المذكورة قول في الباب الخامس من الرسالة السعدية المذكورة في زيادة الدين على السليمان عليه السلام
في الفصل الاول منه قد خلت فينا احوال اهل العلم فربما يجوز ان يكونوا الى انما سنده وقد يعبر عن الملكية بعين الطلبية التي
واجبة في حالتها كقضية سائر حجة من الواجبات وقد هيئ في الاسلام ابن تيمية الى انما غير شريعة وقد تميز على ذلك من
من المحدثين قدس في ذلك عن الملك الجبرني والقاضي عياض انتهى وفيه ان ظاهر كلامه ينادي على ان ذكر الاختلاف
في نفس الزيادة في السفر الى المدينة بقصد ما وجد في خلاف القاضي عياض وغيره في خلافا بحيث يثبت انما هو
ان هذا من احوالها نفس زيادة قبل المصلحة على السليمان عليه السلام وعلى آله وسلم والاشافى السوفى الى المدينة بقصد الزيادة في السفر
انما هو لغيره لوجه الاول بدون الثاني كما للقيم في المدينة العلية والاشافى في انما سفر الى المدينة بقصد زيادة المساجد النبوية
التي هي اسم الساجد الثلاثة التي تشتهر بها احوال المشار اليه بقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لانه لاهل الالاء لست
ساجد الساجد الوهم من غيري فلهذا السبيل الاقصى لاسفار الى المدينة بقصد طلب العلم واطاعة الامام والسياسة التي
ذلك من الاغراض المحمودة للسوفى فارجو ان السوفى صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقد وجد في الثاني في قول الاول بان اسفار الى
الى المدينة بقصد زيادة فاذا وصل الى المدينة عرض لسان ماوى حاضري عن المنصور حضره قبل رسول وزير تقيين
الامر من عموم مخصوص من من يتحقق اذا عرفت في انقول السوفى الى المدينة وقد اشار الى انما بقصد السليمان عليه السلام
عن ابن من من سفر الزيادة اجازة ايضا لورود الاما حاشية في ذلك اسفار الى المدينة بقصد نفس زيادة العجوة في
ان جفف في فعل عن الجبرني عياض من حريته انما من حيث لانه لاهل الالاء لست في ذلك اسفار الى المدينة بقصد السليمان عليه السلام
وابن حبيب وابن عبد الواد وكلوا في هذا السبيل يتحقق في عموم ما حققوا لكن صدق عليهم من تروح الى السطاني في شلبها
ولن يصح الخطا ما في هذه الدرر وقد قام نقاض الحديث والفقهاء لابطال هذا الراس وجعله سخيلا في نفسه والاعمال الكبر
وجعلوا في شلبها ضعيفا ونجف التي اسكن في هذه المسألة شفاء السقام في زيادة خير الانام فاذا واما جاد ونجف في
مرو ابن عبد الواد كتابا ساه الصالح على كل من اسكن في هذه المسألة شفاء السقام في زيادة خير الانام فاذا واما جاد ونجف في
كنا في غير شلبها يشهد بغيره لا ما فيه من حاشية في زيادة واما جاد ونجف في زيادة خير الانام فاذا واما جاد ونجف في
اوياتي في باب المنع الذي به اليه شفاء واما جاد ونجف في زيادة خير الانام فاذا واما جاد ونجف في زيادة خير الانام فاذا واما جاد ونجف في
الذين في ان اردوا كماله مستقلا واورده في كلامه اذ لا يحتمل توبه ووجه روي شيخه صاحب عياض في قوله في علم السيرة

واستفادوا من هذه النسخة بحجج مستحقين لان تبين جميع اقوالهم ونسخهم بتجديدهم لولا ما سبوه من الاقوال الخفية
 والاراء المردودة وآمالا لهم بالحققة فضل ابن تيمية واستابعه ايضا فاصيب الى هذا الراي كغيره من وافدين
 صحيح صحيح كتبت له الكنية كذبة لعم صاحب الكنية يكون بانهم يلهيهم بهم يعرفون غيرهم بالجهل منذ الك
 تخفيف جملوا لاجل في هذا الراي صاحب الكالان اذ فيه وعليه كان غيره ابن تيمية كان اذ فيه فافان الى ما قال ولا نظر
 الى من قال وجعلوا علماء السنة والحققة الملهي يكون عن هذا الراي اشياء بالادوية بنون شد الرجال بقصد زيارة القبور
 لايستازيارة سيد القبور بقصد زيارة القبور بل صرح بعضهم بنسب السفر الى المدينة ليعقدوا نفس الزياره من السفر عن السفر
 بقصد زيارته وقد رأيت في المنام عند ابي الفاسي الشكوى لولا في الى بحث شد الرجال بالكد رأي وان اذهب اليه ليدبر
 هو الصواب النقي فلسه المحم على ذلك هذا اذا كان القصد من السفر نفس زياره القبور على الوجه الشرعي تمام الزياره
 البرعيه والسفر بقصد المشتغل على امور مروتية كونه كاسو بقصد الشكره في مجالس العرس المسجدة في زماننا اشقة
 على جعل توجر الشايع عيلا على امور كثيرة غير مشروعة كالغناص الزاير والرقص وحمل القبور وادانما بقصد فالكلام في عدم
 جوازها وانما نفس زياره القبور النبوي فالحكم بغير امدن اللاتيه وحلها الى الملهي تيمية الى عدم شعوبته بل انقطاعها الى
 افضل العبادات وارضى الطاعات واحتشدا في نذر با وجوبها فقال كثير منهم بانما سببه فقال بعض المالكية ولفظها
 واجبه وقال اكثر معتقدينا قريبا من الواجب وقريبا لواجب عندهم في حكم الواجب فاحل من حرق الواجب عليه
 بشئ لم يسبق اليه عالم قبله وان تيمية فاجل نفس زياره القبور النبوي ايضا غير مشروعة وكثير من اتباعه وان لم يردوا
 القول منه بل الذي كنت فلهذا سابقا لكن معانيه العصارم التكمية وحل على يقين الكفار نفس المشروعة كما لا يخفى على طالب
 وكل ذلك فطنت من هذا الحديث ما صدر من صاحب الرعدة في قول المذكور ان الخطا والخطا كما اول الاغلاط في صدق
 اختلاف في نفس الزياره ذكر خلاف الجوزي وحياض من ان خلافا في جواز السفر بقصد الزياره لا في نفس الزياره وهم اهل
 شغل بل وانما ثانيا فالاذهب ذلك الى ما اكسح انه بلى من هذا القول فغيره ليس نفس الزياره غير مشروعة ولا السفر
 وانما ثالثا فان نفس زياره القبور النبوي عند ابن تيمية حتمية غير مشروعة فاما من كونه غير مشروعة فان خرجته
 اشئ وعد ما فرج المكافاة قال بر الدين الشبلي القاضى محمد بن عبد الله ابو جعفر واد شفق الحنفية في هذا الموضع
 تيمية كسيرة بنو تيمية بالان والدين في الباب الثلثين من

عنه ذكره شافعي وموافقه وكيف لا يحصل الاجابة من الجمل انما هو غير خفي في غير خفي في هذا المقام قال في غفر الله له
 الاثر من من الغفر انما كانت حاوية للاعضلات في زمره ومن ثم جئنا بغيره فلا بأس لظن ان الكلام في هذا المقام لا يخلو
 اقول ليس في اعظم الاشكال انما هو على ما عليه الاحتمال في تفسيره وهو ان الوحيات تغييرها فاشكالها من غير
 سابقا على التطويل الذي ذكره ما يرد جارات انكبتا بتاييد ما يوجب ما لم يذكرا يستغنى عنه لاخاف في الازيادة بحجج راسخا
 لغير اننا نعلم ان جلالته وفخامته قال فاعلم ان صاحب الجنة ليس فيه زك ولا خطا تركه الى الوجه الماتية الاول
 ان اخذ السيرة على من لا يخطئ ليس بالمتحيز ولا يستبعد انما قلنا ان سنة وفات ابن جبر بن حنيفة ولادة السيد على ما لا يخفى
 فانما يمكن على هذا ان يكون السيد على ولد في اول سنة تسع والاربعين فمات ابن جبر في آخر اثنين وخمسين فيكون سن السيد
 في زمان الحافظ نحو ابن اربعة اعمام وهو سن يكون فيه التثنية الذي هو من احوال الائمة لا يخلو بطريق السماع اما قد سمعنا
 ان علماء اصول الحديث صرحوا بان ليس لاول من يقع فيه السماع الصغير مدعين بل السنة التثنية التي اقول اول التواريخ
 ليست صحيحة في هذا الاحتمال اذ لم يزل في حق السيد على في حق الحافظ ابن وفات ابن جبر في ذي الحجة سنة ثنتين
 وخمسين وصرح به ايضا في خبره في حقه من نفسه ان ولادته سنة تسع والاربعين فمات ابن جبر في كان السيد على سن
 وفات ابن جبر ابن ثلاث سنين ونصف تقريبا وكون هذا السن من التثنية البعيدة فيقول السماع والائمة مستبعد لا يشبه
 وهو لا يخلو بالاستدلال بوجود ذلك في بعض الاقراء على سبيل الائمة لا يبعد الاستبعاد والاستدلال بما يوافق في قول القائل
 ان من انواع التحمل والائمة الاجازة وهي للطفل الذي لا يميز بين حبه عند كونه المحمدين ولما كانت ان من انواع تحمل الاجازة
 الحات وهي ايضا اجازة عند عدم غير من المحمدين وهي مكنت في هذا المقام بل اذ اقول في كبر السن والوجوب في تطويل الكلام
 لتأييد ما سماه الحاج اليه فاني قد جرت مسابقا في اختلاجات السنة وقلت في منيات المقدمة المدرجة في التعليق المحمدي
 على موطأ محمد قد ذكر بعض الفضلاء المعاصرين في رسالتهم الحجة وغيره ان من تلامذة ابن جبر المستقلاني وتحت حليته
 منيات النافع الكبير ابن وفات ابن جبر سنة ولادة السيد على سنة فاني يصح ان تلامذة ابن جبر على ما كتبني في كتابه انما كانت
 اسأل الى اجابة المسائل اكتب في منية كما ذكره الشوكاني في خطه وهم ليس باخ للتعقب فان التواريخ كاذبة لشوكاني
 ثم ذكرني في رسالته اخرى نحوه وكتب في منية عبارة تعلى القاري في القصة فخرج المشكوك فانه على ان السيد على سوس من حفظ
 ابن جبر وهم ايضا لم يشف الحليل فان شئ هذا الايراد واد عليه ايضا ما ذكره في خطه من ان الشوكاني في احوال القاري واولا

ان الناقل لا يراد عليه المنوع الثالث وصاحب الجود ناقل في هذا الباب في كلامه الثاني من الشرح في قول فلهذا المقدور على
 ان الناقل لا يراد عليه شيء من المعنى بل هو المؤلف لشفاء الرعي في تأليفه ذلك كما مطلع عليه في اول موضع شفاء
 بها وهي باطلا بما لا ينافي فيه ان الناقل مطلقا لا يراد عليه شيء مطلقا بل هو من حيث كونه ناقلا فاذا انعم الله على
 وصاحب حسنة لا يوانه بما يواضعه ان به وصاحب لا تحاف ولا ينجة وحصول الماحول لم يذكره في السيوطي عن ابن حجر بل
 ان كونه الجود في كل سبيل التزام الصلة فانه ما ينفذ به المدعي والدليل على ما ذكرنا قول صاحب اللآل في الباقية قالوا
 فانه ما يواضعه ان الناقل ناقلا فاذا كانا ان كانا في غير ما يواضعه بما يواضعه بالمدعي انتهى وقوله في موضع آخر وانما قلت من حيث
 هذا كذا لك ان المنقول ان التزم صحة فان كان دليلا صادرا من اقل مستد لا يفتقر عليه ما يتوجب على المستدل وان لم يكن فهو
 مدعي والمحال كالحال وان المدعي قد يكون خبره من الدليل المدعي آخر فتوجب عليه الميت انتهى فقلت في الاتفاقيات
 على الفوائد السنية بعد ما ذكرت ترجيح حلافا الذين على القوشجي شارح المحرر وان القوشجي بالجمع الفهارس سنية على
 البرزى ما ذكره بعض فاضل حصناني رسالته الاكسيرة في اصول التفسير منسوب الى قوشج اهم موضع الاصل نقل
 في شفاء الرعي هذا الاعتراض ايضا على ما هو ودين المتضمن من الاعتراض على الناقل فان صاحب الاكسيرة ناقل في ذلك
 الباب من الفاضل المفتي على السلف الفرج آبادي ولا يرب في محنته فانه قال في آخر تفسيره لم يسمي ظمرا لجموده في كونه
 المفسرين ان القوشجي منسوب الى قوشج اهم موضع انتهى لا يتناول في النقل من اهل زمانه قول النزيل انما نقل
 الاطهار اعم من ان يكون صريحا او ضمنيا او كناية او اشارية كما تفرقة علم المناظرة وهما الاطهار بالاشارة وهو موجود
 صاحب الاكسيرة في رواية جديته الى ان معظم ما فيه منقول فيقول قد ذكرت في التعليلات عند ترجيح جديته الحسن الجاهلي نقل
 من جديته السيرة ان الشيخ كان يقول القوشجي انه ابن دبر بانيق قد طهره على يد كمال خصوصية وهو معني القوشجي
 فاشهر به انتهى قد ذكرت عند ترجيح مصطفى البرسوي نقله عن الشهابي السني كان ابو داي على القوشجي من ضلالم الامير
 الشيخ بيك ملك ديار النهر وكان هذا في البازي وهو معني القوشجي لم يسمي في روايته وروايت ما اوردت فان صاحب
 الاكسيرة في ان منسوب الى قوشج اسم موضع ولم ينسب الى احد ما كونه مذكورا كذلك في تفسير الفرج آبادي فلا ينفذ
 اما لا خلاف ان لم يكن صاحب الاكسيرة مذكورا ولم ينسب اليه فانه ثانيا فلا ينافي في كل ناقل نجح من الابرار وكما
 وكون معظم الاكسيرة من غير الاكسيرة في الاصل ان يكون في الموضع من البعض الذي هو من دوائره ولا يكون

فی النقل السببه الذمیه و لا اللفظ الواقعی بل الحکایه الظاهره و اذایت لوقوعه سلم بان الله تعالی اتخذ شریکاً اولاً و ثانیاً
و رد علیه قال انه مذکور فی کتاب الفلانی و قال ان کل مسلمین یحرم و قال انک ذکر کتاب الفلانی و نحو ذلک کما یحلیل
الانباء فکذا هنا قلت فی التعلیقات سنیة عند ذکر فخر الاسلام علی بن محمد البرودی المتوفی سنة اثنین و ثمانین
و اربع مائة قال یخرج بعض معاصرتنا فی کتابه الحکمة و فاته سنة اربع و ثمانین مائة و یمیز خطاً فاحشاً صدر من قلمه صاحب
اکشف الظنون فانما یخرج عند ذکر شرح جامع البحاری کذا کذا کذا یخرج ههنا ذکر الاصول کما اخرج جماعه سنة اثنین
و ثمانین و اربع مائة و لا یخصی علی من لم یطالع کشف الظنون ان فیه دوا ماکثرة و مناقضات کبیره فی تاریخ مدبری
العلماء و و قیات الفضلاء فمن فکره و قلبه یحس ان غیر ان یقیده نقد افقد وقع فی الرمال قال فی شفاء العی فی هذا یضاه
و یعرض علی ان اقل اوقات ما قال صاحب الحکمة فی دیباچتها و حیث بهانی اقل زمان علی قدر و ابنته لیل لمحانی
و نظم الدرر و غیره و بالانقطه تاس من الزبر الحوافل الکبار و و ملاقاتها من الاداب و عیبها و انقطه تاس من انما من الیاس
و الاسفار و یطالع بعض الشوار و انتهی اقول مثل هذا الکلمه اخبره عن الفاضلین و لم یسکت عنه کان حسن عند
المجاهرین فان لم یذكر صاحب الحکمة عن ذکره ما ذکره من کشف الظنون فکیف النقل فیه لا یخرج النقل من الظاهر
انه منقول من الخیر عنه ذکره المنقول و کونه ذکر فی دیباچة الحکمة ما یمل علی ان یجلبه منقول من الزبر و الرسائل الیه
من المایه اذ لم یذكر عنه ذکره ایضاً منقول من الکشف لم یسلم ایضاً من الایاد و کونه بالاصح و ان قال السیوطی
صیحا عنده فی نقله فحسب علیک تصحیح هذا التلخیص کما قال التلخیص لیس علیک فی طبقات الشافعیة الکبری فی ترجمته
محمد بن الحسن ابوبکر بن العزک المتوفی سنة ست و اربع مائة بعد نقل کلام الذی یقول شیخنا ان کنته متعقبة بکتابه
من انقطاع الرسالة فلا یخفی التنبه و الا فلام لا یثبت علی ان ذلک کذب و علی التلخیص لیس فی نقله
غرض التیمیز من الصحیح و انما یطالع مجرد النقل قلنا فلیست الا کما طبع لیل و جارف یمل خیر الفت و لیس فی
تفرق بین الشال و الیمین اما ذکر الایدیه و التکوین و التوضیح و غیره ان یطران و فاته البرودی غیر ممکن فی ههنا
الشی ذکره تا علم ان کلام صاحب کشف الظنون فی هذا الباب و فی غیره من ذکر التواریخ مختلف باختلاف افانها
و هو ما من یولها و من یسأله و متممی طبعه قلن یجوز لعل ان یقل کل فیض من غیر تنقیه لایا من می تجرد فی الظنون
اگریت لوکان فی کشف الظنون او فی کتاب آخر ان الساسا و تحتنا و ان الارض فوقنا و ان الشمس لیس فی

وان كثرة الدنية في موجوده فانه ليس في كتب الخفية كتاب يسمى بالمدية وان مولف شرح الوفاية والوفائية والتوفيق
 ونور الانوار شافى الى غير ذلك من الخرافات التي تقطع بين باطلها وبين العلوم فضلا عن علماء الفنون بل كانت تجوز نقل اشياء
 تصانيفك من غير تنبيه قال وكيف قال لمعلمي كلامه في تصانيفه في ذلك التاريخ شيئا من تصانيفه في ذلك التاريخ ثم لم يزل في حال
 بالقطعة وقد مرنا ذكر كثير من مسامحاته وسامحاته وكل مثل هذه التسويات اشتغل على امور كما يتكلم باطلها فانه لم يتركها
 مخفية في الخفية فاما له انما يريد ان يقول في علمه ان التقب قد تصيب صاحب الحق في غير موضع من المواقف بما هو
 نظير التقب من التخليط في ست الوفاة وقد اتركه ليتعقب مثله بل ما هو الا كبريتية انشا الله في التيف مستقل بهما
 ولكن انكرهنا على سبيل الامتناع ما هو من احسن الكبرياء ونسبها على الاله لا يحفظه قول رادش في هذه الكلمات اسخية
 ليس من شأن العلماء بل من عادات الجهلاء فليكن عرج شلوه ان لم يكلف بادبها ما تروى ما ذكره من قبح الخطا في تصانيفه
 فاما استبعاد بالحصنة فان وقع الخطا في موضع فانه يغفل في وجهه من شدة صلوته لكي يحمد الله استكثار الخطا فانه
 ولا من يصنف في حال الغفلة يعارض كلامه في مصنفه بكلامه في مصنفه اخرى بل في آخره انك الصنف ليست ايضا من مصنفه
 كلامه وان كان خطا فاحش او يريده في الابرار من نفسه وان لم يكن من فروعه او ليست عادتي المصنفات جميعها على ما لم يطلب
 واليا من جميع النظم والناقص بل لا اكتب الا كتب الابرار والكتب الكثيرة وتوفيق الاقوال العديدة فان شئت ان
 في تصانيفه في علمه في ذلك من اهل النسخ والطبع بل من نفسي فانه يتجاوز عنه ويصلي على الاقوال فانما هو بل تصانيفه في ذلك
 فاما اوده من التيف مستقل في قبح التعقبات على غاي في لم تعقب صاحب الملاحف في التيف مستقل في شئت فعلت ذلك
 بل في مواضع متفرقة من تصانيفه شئت فقله لم يوف شفا والى مستقل او اجاب عن تعقباتي في تصانيفه متفرقا فكان
 ارجى و احسن فلما الف هو واحد من ناصر وجهه عين جملة الذين مستقل ازم على ان اراد مفصلا فان اردوا له
 كتاب آخر مستقل الابرار على الاصف انشا الله تصانيف متعده في تعقبات عليه كثيرة في مواضع متعده ومبهمات
 حصول النجاة منها الى ان يبينه في شرحه قال رادش ان تعقب قال في الفوائد البتية عند ترتيبه نظام الدين الصفي قال
 قايضه فاما تاجن فكان سنة ست وثلثا من الى قوله ونظام الدين الصفي في حكمة التار في اول خروجهم من الدنيا في اول
 سنة ست وثلثا وكان في الابرار سنة الثورية ولم يكن في مصر من يقارب في نهج بل في ميفه وهو له انما
 ابرار عين حسنة وتوفى في ليلة الاحد! من من مفرقة سنة ثلثا من شئت فقله انما في الميزان في اربع وفيات ابرار

وقد ذكرنا التلخيص السبكي في الطبقات الشافعية الكبرى التي صنفها بعد تأليف الطبقات الصغرى وناول على ستة مواضع
 الذهبي في تلخيصه وفتح كثير من مطالعته على الأشاعر فكما هو ديان الذهبي في تعاضيفه حيث يسلمح في ذكر مراتب
 الأشاعر والصوفية منها ما قال في ترجمته إلى الحسن الأشعري بعد ما ذكر ان الذهبي ترجمه ترجمته مختصرة قد قلت غير مرة
 ان الذهبي استأذى وبه ترجمت في علم الحديث الا ان الحق الحق بان يترجى وبكسب على تعيين الحق الحق فلم ينال التلخيص
 السبكي اصغر كثير من الذهبي علما فانه تلميذه وخبره مستفيدة وطلابه وساتر ايضا فان ولادة الذهبي على ما ذكرنا سابقا
 عن وفاته سنة ثلث مائة وثمانين يستأذى ولادة الطلح سنة ثمانين وعشرين كما مر وتسع وعشرين
 وسبع مائة كما ذكره السيوطي في حسن الحاضرة واما السبكي فموت قارب السن من الذهبي فان ولادته سنة ثلاث وخمسين
 على ما في حسن الحاضرة وطبقات ابن خلدون استأذى في العلم كما قال ابن خلدون في ترجمته سمع عليه خلافا منهم لما اخطأ
 ابو الجهم النعماني واليه صلب الذهبي انتهى وقال الذهبي في آخر تذكره الصفا ومعت من العلماء في الفنون فخره
 تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي صاحب التصانيف ولد سنة ثلاث وخمسين ومائة وسمع من يحيى بن الصوف
 والرياء على رحم الفضائل حسن اليدانية صادق الشهادة قوي الزكوة من اهل بيت العلم مات سنة ست وخمسين ومائة ثم ذكر
 انه يكنى الاثنى عشر مائة قال الفاضل ابن حجر في الدرر الكامنة وكتب في السبكي ليا تريب كلام وقع منه في حق ابن
 تيمية فاجاب بوجوبه جوابا ما قول سيدي في الشيخ تقي الدين فالحاكم محقق كبره الخ فانه ان لم يصح بان
 صاحب الرقة - تقي السبكي او ولده لكن قوله بسبب كلام وقع منه يؤي اياه ما الى ان صاحب الرقة هو تقي السبكي
 اذا الكلام انما وقع من لسان ولده اقول ظاهر كلام ابن حجر شهيد بان الرقة التلخيص المأخوذ عن تقي السبكي اليه
 فان اخطأ التلخيص الى ابن الرقة ليست التقي الذي هو استأذى الذهبي بل يقال له المأخوذ عن تقي السبكي اليه استأذى انه حاتبه وانما
 السبكي تلميذ الذهبي فيمكن ان يقال له كتابه الذهبي اليدانية حاتبه واما ثانيا فلان قوله بسبب كلام وقع منه في حق ابن تيمية
 بتشكيل الكلام الدال على القلة والكلار مع ضم لفظ وقع منه في حق ابن تيمية في كتابه الذهبي كانت الى التلخيص بسبب كلام قليل وقع
 منه حاتبا في حق ابن تيمية فاجاب بوجوبه نفسه حاتبا اليه واما السبكي فكلما من حق ابن تيمية كبره ومثله فلا يناسب المأخوذ
 مثل ذلك اللفظ عليه ثم ذكر ان من شواهد ان الشيخ محمود ناصر الدين الرشتي الشافعي صاحب السبكي من خصوم ابن تيمية
 الذين سموا شيخ الاسلام في كتابه السبكي بالرد والافضل على من نعم ان من سبى ابن تيمية شيخ الاسلام كافر ولا ريب في ان

السبكي الذي هو من خضمم ابن تيمية هو المتفق السبكي المولود تاج الدين فلاحا عرفان كيرن الكتاب الذي كتب إلى الشيخ
 وفيه من ابن تيمية على المتفق السبكي بان الظاهر اذا اخرج الى الاعتدال ليس الماسن ان خصوصتا وقت كلام منه في ذلك
 هو برئ من ان خصوصته لم يتكلم فيها أصلا فاسى ما جاء في الاعتدال اقول لا ريب في كون المتفق السبكي خصا للابن تيمية وكذا
 سعد لكونه لا يجد ان يكون وقع كلامه في حق ابن تيمية من مله الناج ايضا بما لا يبيد وغيره فغاية النهي فاعتد عنه
 فالاعتدال لا يمتنع ان يكون له خصوصته شديدة ثم على تقدير جوده والاعتدال عن المتفق السبكي لا يدل ذلك على ان صدر
 منه بطول الخصوصته حتى يقال انه يخرج عن توصيفه بان يحمل ان يكون ذلك قبل المباشرة بخصوصته بسبب كلام
 وقع منه ثم ذكر ان من وديانان معاصرة متفق الدين السبكي الذي اكثر من معاصرة تاج الدين السبكي الذي كان
 معاصرا للابن تيمية من خمسين سنة وثمان معاصرة للاخيرين نحو عشرين سنة فالتقى السبكي اولى بان يكون
 صاحب الرقعة اذ على هذا لم يترك تاج الدين السبكي الحافظ النهي انه من عشرين سنة وهو في ذلك العمر كان متغلا
 بتحصيل العلوم وطلبه ولم يكن محدوا في أعداد العلماء والعقائد افضل وحتى يكون تكليفه عالم بحدوثه ودرجته
 ووجهه وتتم مثل النهي بقوله ويقتضيه اقول هذا ليس بشيء فان اتهامه بالقبول تليذه من جهاد في علماء وشرفا في حق
 عالم جليل يكون اكثر من اتهامه بقول عالم جائد وانيسا وفضل عليه ثم قال ولعل الحال اعلى هذا الطعن ان الاول
 ان المتفق السبكي قد وقع بينه وبين شيخ الاسلام ابن تيمية منازعة ومشادة فكيف يكتب ما ذكره الثاني ان صاحب
 يكتب كما يكتبه السبكي في الاشارة والادنى الى الاعلى والمتفق السبكي ليس ادنى من النهي في اجواب عن الاول ان وقوع
 المشادة بينه وبين العلماء والرايين من النظم بالحق واجواب عن الثاني ان النهي أكبر من ان المتفق السبكي نحو عشرة اعمام
 فلو كتب المتفق السبكي اليك ما يكتبه الادنى الى الاعلى فاسى بعد فيه اقول نعم فيه بعد كثير بالنسبة الى كون المتفق السبكي
 استاذ النهي واما علم حقيقة حاله وما يحمله فانه للمؤيدات التي ذكرها الان في شيئا فان خرج تصحيحه صريح بان الرقعة
 متفق على بن عبد الكافي السبكي استاذ النهي ثم بحث والا فلا نعم قال لما قوله ليس رده تعصبا بل هو صحيح ما روي
 شدة الاجابة من باطيل الاقوال بل رده تعصب بحت خطأ شديدا يستحق ان يقال ان الكاثرين الامة للفرقة
 ولو لم تكن تخافة القبول لمصلحة وان كنت طالبا فانرجح الى الصارم المتكلى للامام جليل في عبد الله محمد بن احمد بن
 عبد الواحد بن المقدسي السبكي رحمه الله الطيف في الروايات السبكي لم يقدر احد من المتأخرين على معاصرتة والاعلى

على تناول الزمان اقول نسبة التعصب الى رواسيكي من باطلين الاقوال لا يقولها الا من شرب في قلبه شراب
 حيا بن تيمية ومن جلت اقواله كالوحى النازل من السماء الى البرية وحاشا لمثل الحسن المصنف واقوال الاكابر
 من الامة المرضية ان توافق في ذلك مستبين تيمية وقد حبت الصادق المنكح على نواجر ابيكي فوجدته منتقيا على غير
 مؤلفه فخره دعوى انه لم يقدر احد من المتألفين على معارضة صادرة عن الغفلة فخره على حين جاب من حلال
 ورودت كثيرا من اوضاعه في اسم الشكوك قلت في التعليقات اسنينة بعدا ذكرت في الفتاوى البيرية محمد بن يحيى
 ابو عبد الله الفقيه الجواني حده صاحب المداية من اصحاب التخريج ولا من اصحاب التخريج الخ بهذا نظر خطا بعض علماء زماننا حيث ظن في
 بعض تحريراتهم ليس من اصحاب التخريج ولا من المحدثين ولا من اصحاب التخريج ولا يجب من فانه يميل في راسه
 الحق في محقق وبالعكس المعروف جردا ولا بالعكس كتبت في رسالة القول المنصور في زيارة سيد القيوبه شرح
 الى عمران المالكي القائل بوجوب زيارة سيد القيوبه انه مجهول ولم يظهر شرح الشفا المداية ولا فضلا عن بلقاء طائفة
 قال في شفا الراعي هذا متلف من القول وزور ووجه الاول ان هذا ان العرف يستدل على سأل الراعي سأل الراعي
 يقول الجواني فاورد عليه الفاضل الراعي في محو شفا الراعي في رسالة المداية ان هذا لا يثبت ان الجواني في مجرته بطلان او مجتهد
 في المذهب ومن اصحاب التخريج ومن اصحاب التخريج ومن اصحاب التخريج ومن اصحاب التخريج ومن اصحاب التخريج
 فكيف يثبت بقوله هذا صاحب المداية وطالب الليل على ان من الفتاوى والذين يستدلون بالظن ان ليس من اصحاب التخريج
 في جعل المحدثين المتعلقين بالمتلف في ذلك الظن ناش من الغفلة من علم المناظرة افلا تعلم ان المتلف من حيث انه
 طعن لا يكون فلما نعلم لو كان الفاضل يدعي انه ليس من اصحاب التخريج كان لهذا التشنج مساق اقول هذا متلف
 من القول وزور فان عبارة الشيخ السبكي في الوردات التي اورد الى بنفسه في تلك المسألة هكذا ذكرها في كتابه
 تذهب بقول من تذهب في المذهب ومن تذهب في المسائل ومن تذهب في المسائل ومن تذهب في المسائل ومن تذهب في المسائل
 ومن تذهب في المسائل ومن تذهب في المسائل ومن تذهب في المسائل ومن تذهب في المسائل ومن تذهب في المسائل
 من المحدثين ولا من اصحاب التخريج ولا من اصحاب التخريج ولا من اصحاب التخريج ولا من اصحاب التخريج
 في شفا الراعي والثاني ان قول صاحب المداية في تخريج الجواني لا يدل على ان من اصحاب التخريج اما من ان
 يقول في تخريج الراعي من ان ليس من اصحاب التخريج لا يقال انه داخل في المداية او الحيا بكونه منتقيا على السلفي لا ظاهر

هذا معنى اقول هذا يجب جدا فان الفقه احوالهم ان هذا اللفظ يستدونه الى من يكون من صاحب التخرج ومن هذا
 كلامه ان من هو على نعم ولا ينسبونه قطعا الى اصحاب الطبقة السابقة وهذا هو من تخرج من بعدهم من من
 فيه مجرد انهم على من كلامهم فلا ياتي صاحب السابقة في تخرج ولا يخرج الى من على من صاحب التخرج فلا ينسبونه
 ان يكون على نعم وقد احتار الاول لا لغوي وغيره ولا يمكن ان يكون في الطبقة السابقة ثم قال ان كانت ائمة
 ان صاحب السابقة عد من صاحب التخرج لا يلزم ان يكون هو في نفس الامر كذلك في علم باب الفقه او في غير ذلك
 شخص في الطبقات فواحدة يخل في واحدة وعادة في ثالثة اخرى اقول هذا يجب انما على اعتبار في باب
 انما هو لما اصرح بالفقه وجب تبيينهم والاولى ان يخرج سبب احوال ذلك شخص من كلامه في مثل هذا
 يعلم ما في نفس الامر لا في شيء في التفرقة يجري في جميع احوال الرجال واما انهم فيلزم من قولهم ان
 شيخ الاسلام وغيره الامم وكذا اذ اصرح به خلافه فان قيل لا نسلم انه لا يجوز ان يكون شخص في نفس الامر
 على قول فلان وفلان فان المسلما يعلمون فصاروا يحملون على شيخ الاسلام اخر من يحملون على الاسلام
 فقل هذا التفرقة ليس الاكتفاء بهت وهدم فقههم قال اما قول المصنف في كتيب في رسالة القائل انهم لا يخرجون
 اذ ابي عمر ان لا يرضى الجواز في قيل توفيقه عن كتابه هو على قول قد فرغنا من هذا البحث في مسأله كذا
 في التعليقات السابقة عند ذكر ترجمه نحو الزمخشري المتوفى سنة ثمان وثلاثين وخمسائة بكذا في وقت غير واحد في
 بعض افاضل صحرائه توفى سنة ثمان وعشرين وخمسائة مما لا يلتفت اليه قال في شفا المسمى بكذا في كشف القصور عنه
 ذكر الكشاف وصاحب الاكبر ناقلا عن قولنا في غير ذلك عند ارباب النعم ان اول اطفال العقل الذين ليس بكاف
 ولا اشر في الاكبر العقل انما يتاخر اطفال الكشف منوهة بطبقة مشتملة على مناقضات كثيرة وسامحات كثيرة فلا ادري
 من مولفها ومن تميم طبعها فقل يجوز لافاضل ان يعقل كل ما فيه في حال النعم والافعال ولقد ذكر في تاريخه ما
 مجرد والحوالة الى كشفه فنفذون ما روي في بعض كتب المتقدمين ان بعضا من كان في طلبة الجادة في الفقه جعل من
 من يعلم في بلا وتفرقة ولم يحصل النور فيها بسبب الجادة وكان قد علم الى الاختلاف في مسائل الاصول كذا في
 بلده وطلبة نحاري توجب اليك اناس طين ما به ترجمه في علومهم في الاستفاضة والاستغناء في تغيير الرجل والتميز في
 بين الله ما كان في كل ما سئل عنه من القول في اختلافه فقه من العلماء قالوا كذا وقوم قالوا كذا او على هذه الطريقة

سنة سبع وتسعين وأربع فوات الحسناني عند ذكر در اسما نه سنة خمس وثمانين ان المذكور في الكشف هناك سنة تسعين
وذكر عند ذكر فرغنا القلبي في تخرنوج اسما نه شرح العقائد لطبي الفارسي انه انما علم ثمان وخمسين في الكشف هناك المذكور في
الكشف عند ذكر العقائد السنية انه مات سنة اربع عشرة وارب وارب فوات الماروي عند ذكر الخلف والوفاء له
سنة خمس وسبعين ان المذكور في الكشف هناك سنة خمسين وهو الصحيح وارب فوات الخطابي في الحلة عند ذكر شرح
صحيح البخاري سنة ثمان وثمانين ان المذكور في الكشف هناك سنة ثمان وكل من هذا الخط وارب فوات الماروي عند ذكر
بوجه الاربع في الاكسيرة خمس وسبعين ان المذكور في الكشف عند ذكر سنة خمسين وهو الصحيح هذا انما من ذكر
انما القاتبة في الكشف ويطرح الكشف الطنون بجلد ويطرح مواني تصانيف صاحب الاسير بجلد واحد فوات الكاشف
سنة اربعين في كشف الطنون بلا وجه ليس بعد اكل البعير من جرس ملعاته الشاة اوافق الكشف فيما غلط
منه ما ذكرنا في الكاشف قال ثمانين ان صاحب الاسير قد كتب في اتحاف النبلاء انما هذا هو الكاشف
اقول هذا المحجب من الاول فان يجوز ذكره في الاتحاف مواضع الكشف كيف يكون وليا لكونه في الاكسيرة فخطب ان
فان قال ان يقول لعل ما ذكره في الاتحاف عند من غلط السبع لكونه ذكره في الاكسيرة فغالبه انما الكاشف وما غلطه له
عادة مطروقة لقلت في التلخيصات عند ذكر الخلاف في تسمية الزيلعي والاصح في اسمه عبد الله وقد وقع خلل في هذا الخط
بجانب صاحب الكشف عن بعض حاصل عصرنا في اتحاف النبلاء حيث قال في حرف التبا وتحت احاديث النبوة في
باللدين يوسف الزيلعي المتوفى سنة ثمانين مائة وسبعين واهل البيت ثم قال في صفته اخرى خرج احاديث الكشف
الامام احمد بن حنبل اللدين عبد الله بن يوسف الزيلعي قال في شفاء الحصى جباله والاهل صاحب اتحاف قل عن الكشف
الاهل ليس من اهل حوى في شفي حوى واهل يادود اشار اليه في ربيعة النبلاء حيث قال واهل مقصود اول است كثر
استاد واهل كشف الطنون واهل قول هذا ليس من النقل في شفي فان انما لانه من اهل حوى عند ذكر مقصود واهل قول
الاهل واهل الايراد اهل الميزم احصوه نقل كل ما وجد على سبيل الحكاية المجدرة من وقت قديمه اما اذا التزم فوهو
وما اشار اليه في ربيعة الاتحاف الا في شيئا فان غاده ان الكشاف في ما خذ من الكشف محل موضع الصحيح في الكاشف
الكشف تحمل ان يكون من اهل حوى من النجف الاخرى واخذوا الامثلة وان كان في النقل المأخوذ من شفي انما في نقله في غيره
في صفته من مقارنتين من الغلظة من تناقضها بسيرة في شأن العلماء لا سيما لمن يدعي له في الاشارة في حال ثمانية

ان اكله العلماء في تصنيفه الكفوي اخبار الاول والسيوطي الثاني ولما لم يكن مرجع احدهما سراج الكشاف
 في موضع موافق الاول وفي آخره موافق الثاني وكذا صنع صاحب الاتحاف واسي عاتية في اقول ان هذا الكشاف غلط
 والصحيح المكشف وهم وان اختلفوا في التسمية لكن المروج هو الثاني على ما اشترت اليد في الغناء بديته ويظهر منه
 الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة في اعيان المائة الثامنة وكذا في تهذيبه حيث ترجمه حرف الحسين فقال عبد الله
 بن يوسف بن محمد الزبلي الحنفى بحال المدين بمرجعته كثر او سمع من صاحب التوجيه اخذ عن الخطيب الزبلي شراح الكفر من
 القاضي علا الدين الزركاني وغير واحد ولا دم مطالعة كتبه لحدوث الى ان خرج احاديث الهداية واما حديث الكشاف
 فاستوعب ذلك آتيا بابا فان مات بالقاء هرة في الحرم سنة ذكر في شيخنا العراقي انه كان مرافقه في مطالعة الكتاب
 الحديثية فتخرج الكتاب التي كانت قد احتجها بتوجيهها فالعراقي فتخرج احاديث الاحياء والاحاديث التي فيها لعلها لا
 في الابواب الزبلي فتخرج احاديث الهداية والكشاف فكان كل من خالهم الاخر في هذا القول لما نظر مرجع
 خطيبا لكونهم الزبلي محمد بن احمد لم يساوا الا غلط كيف لا واما في الحافظ قريب من ذلك في الزبلي وشيخ العراقي
 الزبلي في تصحيحه من هو المصنف له وانه من باب بعده وذكر كل من قالوا في التفتيح عليه على سبيل المزمع من ان
 اشارة الى التزود والاشكال كما صدر عن صاحب الكشاف وصاحب الاتحاف ليس من شأن الاستدراك ثم انما ان يلب
 من قبل الكتاب بعد التورخ واذا قيل في الاقوال المتخالفه فيها ليس في العلماء الا قول واحد على ما ذكره في
 احسان العلم ونظمه في الكلام ما قل ودل وكان ذلك في طبقات خفيفة آخرها يوم الخميس العاشر من
 شهر المحادى الثمانية من شهر ربه سنة السابعة والتسعين بعد الالف والمائتين من الهجرة على صاحبها افضل الصلوة
 والسلام في تحفة احمد بن محمد بن علي بن محمد وآله

الاجازة ولم يبلغ الكلام الى هذا المقام اجبت بشارته بجزء باب الاضاف ان احوالى ذكر هذا
 مرجع صاحب الاتحاف وما ضاع له الموجبة لغيره ان نظرون وسلوكهم مسلك الاحتشاف ليكون اختتم
 ما لا يدانيه والحمد لله المقتدر اقتضاه لما قال الاشاعر الباهر **هـ** اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره في المسك كذا
 فيمنع في كتابه ان شاء الله تعالى هذا ان لم يتبع تصانيفه اصر على ما كتبه او حفظ عنان خصوصية الى من كشف
 حال السودة ثم عودته فاقول الاول ان كفى الخبر والثاني من اجل العلوم المسعى بالسحاب لكرم عند ذكر علمه بدل الغنى

و اما القول بالحدوث وان كان قد ثبت في حق من ماتين و هذا انما هو لما ذكره في المقصد الاول من الاتحاف
في ذات سنة خمسين و من لم يمتحن حال سنا ذات سنة و كان يمتحن حال غيره الثاني في ذكره عند ذكر علم بهال الميراث تاريخ
من كثير من متفقين وان تاريخه انتهى الى آخر سنة ثمان و ثلاثين و سبعمائة و هذا ما يقتضيه العجب ليست الى ما ذكره في الاتحاف
في المقصد الاول عند ذكر جامع المسانيد لان كثير من اوقات مستطاع في خمسين و سبعمائة فانه لا يمكن ان يتم تصنيفه بمدة من الا
ان يكون كلفني بربطه الثاني في ذكره عند ذكر علم بهال الميراث في قوله مستطاع في وادى لخصه ما قسم من قضاة علمه في التاريخ
سنة خمس مائة و ثمانمائة و هذا مع كون غير صحيح في نفسه مخالف لما ذكره في المقصد الاول من الاتحاف عند ذكره في حكاية
الاجماع فان في سنة ست و سبعين و ثمانمائة و قد مرنا ذكره في المقدمة الرابع في ذكره عند ذكر بعضه و المثلث في
الاجماع من خطابي بن قاضي و تاريخ وقاية سنة ثمانين و ثمان مائة و هذا مخالف لما ذكره في المقصد الاول من الاتحاف
عند ذكره في صحيح البخاري احياء سنة ثمانين و ثمان مائة في الخامس في ذكره في كتاب الايضاح و الدين على
الما رويني و تاريخ وقاية سنة خمسين و سبعمائة و هو مخالف لما ذكره في موضع آخر على ما ذكره في المقدمة ثمان
سنة خمس مائة و ثمان مائة في ذكره عند ذكر الطب النبوي تصنيف الخطابي في حينه و وقاية سنة ثمانين و ثلاثين
و سبعمائة و هو مخالف لما ذكره في الاتحاف عند ذكر حكاية الاول و اوقات سنة ثمانين و سبعمائة في ذكره في الخطابي في
بحث غيره بل حديث و تاريخ وقاية سنة ثمان و ثمان مائة و هو مخالف لما مر منه في موضع آخر على ما ذكره في
المقدمة الثاني من قل فيه عند ذكر علم الفقهاء علم من اصول الدين اثنان الا انهما كانتا سنة و ما ذكره من
ان الاول و الرابع القرآن و الحديث و الاجماع و القياس فليس عليه انارة من علمه قد ذكره لما لم يستأجر من جنس الاجماع و
و علموا عليه ما هو من سبب الطائفة واداء الظاهر من عن كون القياس حجة شرعية و خلافه من الامم ليس
في محل الخلاف و لكننا قال بقولنا حصة حليته من اهل الاسلام قد رآه و حصة اهل زمانه قد رآه و الاجماع و الدين
شيئا مما ينبغي التمسك بهما عند المصادفة بحدود الترتيل و ادلة السنة بصحيفة الهم و هذا عجيب كل اعمب نشاء
التقليد الجليل بان يتتبعه و لا يتركه و بالظاهر في مثل هذه الحالات و اما اولها فانه ما زاد و اقل الذي هو
الكتاب ليست ان اراد بثبت الحكم في الغسل لانه من فروع الاكلام انفسى القدر ثم للبارى تعالى لما ذكره الكتاب جلالة
السنة و ان اراد بثبت الحكم بحسب ما نرى في صدق على الاجماع و القياس كذا ما من علم علم من خصصه في مثل

الحدوث

الحدوث
الحدوث
الحدوث

الحدوث
الحدوث
الحدوث

الحدوث
الحدوث
الحدوث
الحدوث

الاجماع دون الذين من ان ارادوا يلزم عليه ويكون الاول بالآخرة اليه فيصير في الكتاب غلطا انما في ظاهره
وكون الظاهر من الكتاب انما وجبت علينا اتباع الله من حيث هي سنة وقد فرغت من هذا البحث في الكتاب
المعروف اسمي لشكر من شاء يلزم ليها واما ثانيا فلان تعلم اوله والذين ارادوا ليس مما ليس عليه ثانيا من
علم بل لظلال وافقته وبارين شاعره من الكتاب سنة ومن لم ير اجما اوله فليصا غلطا فيه الانفسه وقد فرغ من
تحقيقه علماء الاصول وجوكان لمن هو من ذوي العقول واما ثالثا فلان نسبة انكار الاجماع الذي على مظهر عليه
اليوم الى احد من دون بيان ما اضطر عليه مخالفة لاولين بمن لم يدان في كونه احد الانبياء الذي هو من
افضل الدين وجهية ثابتة بالكتاب سنة والكل اسلم الصالحين خلاصة لا تحاربه انظر الى ما قال انظر الى
من قال واما رابعا فلان حوض سيد الطائفة انما هو من كونه القياس بحد شرعية غير معز في مقام التحقيق
فقد روي عن ابي في كتب الايت بوجهين واما خامسا فلان تولد خلاف بين الامامين الخبير برجل من
درجة الانصاف فان مقار القول المردود الذي دل على كونه روي في الكتاب سنة انما انصاف
واما سادسا فلان تولد ولما قال بقوله احصا به عظيمة المومن دون تصريح تلك الحصة بغير عظيمة
ونقطة كبيرة السامع ذكر في الجزء الثالث من ايجال العلوم اسمي بالرجوع في ترجمته ناصر المظفر في كتاب الفرائد
قوله في الترجمة وانه ولد سنة ١٠٠٠ وهذا القضي من اعيان وفات الزعفراني على ما ذكره هو في ذلك في كتابه على
سنة وانه من مخرج اخر على ما ذكره في المقدمة تارة فان الزعفراني مات سنة ثمان وثلاثين وانه مات سنة ثمان
وعشرين فيقول ان هذا المعطى على من مات في سنة ولادة او قبله قد فعل به في كل مكان في تاريخه على ان المظفر في
حليقة الزعفراني سنة ولد في سنة التي مات فيها الزعفراني وهي سنة ثمان وثلاثين وهذا الذي صدر من صاحب
هنا اشع من جمل السيوطي تلخيصه لان خبر وقد وقع مثل هذا الخطا عن الكوفي وردت عليه في الفهرست عليه السلام
ذكره بعد فخر السفي وانه فاته سنة ثمان وثلاثين ونسبته وقال في هذه السنة مات الزعفراني صاحب الكتاب
وهذا مخالف لما ذكره في موضع آخر انه مات سنة ثمان وعشرين الحادي عشر ذكره في الطائفة على يد بل من حرب صاحب
الخصم من الفتوحات عند علماء الانشاء والامجاد وفي ترجمته نقل عن الشوكاني وغيره كلمات تعشير الظاهر
عليها جلوه الذين يخشون به من قبله عن شأن العلماء المتقدمين فان الواجب ان يكت من بعض علماء الاما

الاجماع

الاجماع

الاجماع

ابو بكر بن محمد بن علي بن ابي طالب قال لا نقول على ذكر صاحب هو لا راكلا معون ذكر لنا قب خباية كبرية في الدين من اباد
 الاطلاع على رتبة السموات التي ذكرها الشوكاني وغيره فليختر تصانيف السيد علي وعبد الوهاب الشافعي وغيرهما
 التي في عشرة دكر حركه علماء التواريخ ابن كثير الشافعي وادركه نسبه سبعه وهداه بعض العيوب بانتهى الى ما ذكره
 في مقدمه الاول من الامتحان انما كانت تسعة وتسعين وثمانه فان الموت قبل الابداده تحصيل عقلا وقللا وعرفا وعادة
 الثالث عشر ذكر بناك الماحظ ابن حجر المستطاب وارض ولادته سنة ثلث وسبعين وبعدها توفى في ليلة السبت
 المستطاب صاحب ثامن عشر ذي الحجة سنة ثمان وخمسين وثمانه وكان عمره ثلثة وتسعة وسبعين سنة ولقبه بـ
 وعشرة ايام وفيه عشرة من خمسين اصد بها ان وفاته ابن حجر ليست في تلك السنة بل في سنة ثمان وخمسين من بعض
 عليه السلام على الاستحادي ومن بعدهما وقلد سم في ذلك بـ المولف ايضا في الامتحان وغيره فيا من المولف والفاشع
 الامتحان وثانيهما ان ولادته لما كانت سنة ثلث وسبعين وبعدها توفى سنة ثمان وخمسين ثمانية كيف يكون عمره
 مقدار ما ذكره فان الاطلاع ايضا فضلا عن الرجال مليون ان مجموع ثمان وخمسين الذي هو مقدار حياته المباشرة
 وثانيه عشر بيان ولد في اول ثلث وسبعين وقل من ان كان اجدد لا يكون تسعة وسبعين مع ذكره وبالحمله فندره
 الجملة نطق بمباركة مولف الابجد في الحساب ايضا فضلا عن غيره الرال ع عشر ذكر من علماء الفقه الامام
 ابو حنيفة عثمان بن ثابت واوروني ترجمته كلاما مختفرا شتما على صاحب جليله وحقه ونداءاته في تصانيفه عظمه الامام
 من تدره وبالي المثل ان تيم نوره وبالعجب من علمه فيصدي لمع المخططات من غير تفهيد وانما المخططات من
 تصديده وفتح في تصانيفه اعطاه فاحشه وسنة ثمان فاصحة تصدي لذكر صاحب مثل هذا الامام الذي هو المصنف
 والمصنف صاحب المحن وكسرى طبعه على امثال هو لا راكلا معون هو الذي صار باعشا ابراز مساحان مستغفروا فان كان
 سم ولاشارة تكفي لاصحاب الفضل سليم ولكن لم يفته لنفسه بالانسية انبته كما تبخا فله فليدع ناديه وقد ذكرنا في
 المقدمه في انما يتحقق بهذا المقام والآن نريد ان نستمل عليه كماله في حق هذا الامام ذي القاب
 الشرفه فاستمع قال لما رتبته الى ابو حنيفة نعمان بن ثابت الامام الحنفية ومقتدى بها بل اولى قول في اشارة الى كون
 من اصحاب الامام فان اردوا بالامام مقلد اعظم فهو شرفه فان من لا مقلد لا علم له من تعليم مقلد لا باعقول
 وان اراد ان يقتبس من الذي هو اجدد كج الاربعه فان قصد له الاشارة الى ان يقتبس من كل احد من المصنفين في نقل

تكملة

تكملة

تكملة

تكملة

تكملة

تكملة

تكملة

الانبياء وخصايه جسيما والحمران عنهما مئة شنيعة تكريت لا وروى من مناصبها النبوة ومن مراتبها الصحابة فقام بن العلاء
 بالكتب التي ذكرها في الوراء وان قصد به تقديم القياس على الكتاب السنة خوفه في الامرية كما احتج به ابن عبد البر ابن حجر وغيره
 اشعري وغيرهم في تصانيفهم ولا خوف من الاطلاق لا وروى جبارا ثم قال في سنة ثمان من الهجرة كذا ذكره الواقدي وهو اسما
 عن ابدي يوسف وقيل باسم اي ثمانين فالاول اكثر واثبت اقول نعم القول الاول في سبيل الاكثر وهو الصحيح الا انه لا يخلو
 الثاني في غير مستورا ما كان من ذلك من تلك المعاصرة فان ذلك المعاصر كان فيه جمع من الصحابة فقد ذكرنا ما نقل
 زين الدين العراقي في شرح الفقيه وغيره ان آخر الصحابة متوا على الاطلاق ابو الطغيلة عامر بن وائله المديني سنة ثمان
 صحبه كذا فيهم ابن الصليح وقيل توفي سنة ثمانين في النسيب بن عبد الله وروى عن ابن جابر قال في سنة ثمان
 سنة صحح الذي يروى عنه وروى عنه في سنة ثمانين في النسيب بن عبد الله وروى عنه في سنة ثمانين في النسيب بن عبد الله
 او احد في النسيب بن عبد الله في سنة ثمانين في النسيب بن عبد الله وروى عنه في سنة ثمانين في النسيب بن عبد الله
 وقيل جابر بن عبد الله توفي سنة ثمانين في النسيب بن عبد الله وروى عنه في سنة ثمانين في النسيب بن عبد الله
 توفي سنة ثمانين في النسيب بن عبد الله وروى عنه في سنة ثمانين في النسيب بن عبد الله وروى عنه في سنة ثمانين في النسيب بن عبد الله
 بالمدنية وقيل عبد الله بن عمر توفي سنة ثمانين في النسيب بن عبد الله وروى عنه في سنة ثمانين في النسيب بن عبد الله
 او احد في النسيب بن عبد الله وروى عنه في سنة ثمانين في النسيب بن عبد الله وروى عنه في سنة ثمانين في النسيب بن عبد الله
 ابا حمزة توفي سنة ثمانين في النسيب بن عبد الله وروى عنه في سنة ثمانين في النسيب بن عبد الله وروى عنه في سنة ثمانين في النسيب بن عبد الله
 ايضا مات بالمدنية سنة ثمانين في النسيب بن عبد الله وروى عنه في سنة ثمانين في النسيب بن عبد الله وروى عنه في سنة ثمانين في النسيب بن عبد الله
 سنة ثمانين في النسيب بن عبد الله وروى عنه في سنة ثمانين في النسيب بن عبد الله وروى عنه في سنة ثمانين في النسيب بن عبد الله
 محمد بن عبد الله بن الحارث بن جابر سنة ثمانين في النسيب بن عبد الله وروى عنه في سنة ثمانين في النسيب بن عبد الله وروى عنه في سنة ثمانين في النسيب بن عبد الله
 يطلب من يدالي حجرة العصار في معرفة الاواخر فحقنا الله نعمه كما حقنا الله ارباب الجملة يكون الايام مائة
 قطي لا ينكره الاخي او غري خطه ان الحنفية يروى عنهم في اثبات المعاصرة قل في يوم من جملة الاشهر في يوم
 بالماصرة فادع تصحيحها بهم فيما ياتي بعد هذه الجملة ثم قال لم ير احد من الصحابة اتفاقا على المدنية بل كان
 عامر بن عبد الله في المدنية اقول ليس ابن عبد الله بن عمر من الحنفية واما قراير في بعض الصحابة

عن ابن جابر
 عن ابن جابر
 عن ابن جابر

قريب كونهما اتفاقا صحيح من الاجابة ولو ملك لقطعت من هناك قبل ان يهرق الشئ في البحر الخارن في رية الى صنفه كان
 رابعه من اصحابنا بنو عبد الله بن ابي روي وسهل بن سعد وابو الطفيل وغيرهم واحد منهم لما غيرة عنه واصحابنا
 القمي جاز من الصحابة روى عنهم ولا ثبت ذلك عندنا بالنقل انتهى فيلزم ان كان لم يثبت الذي نقلنا عن ان صحاح
 من قال وابنه في رية السلام في ثبات القفا والرواية عن بعضهم ليس كما ينبغي اقول صاحبنا لم يثبت ذلك
 له ان كان الرواية وانما المتأخر والمطابق في رية صحيح في ذلك على ما فعلنا له كونه جاز في رية
 الى ان اردت من الصحابة ان كان اهل حرم الامام الى صنفه في الحيرة وانما نقلنا في رواية عنهم منهم ومن هو اخر من
 ان اصحابنا بالبرقة في سنة اخرى او ثلاث وتسعين فيكون الامام يوم وفاته ابن ثلاث اواحد في عشرة منهم جاز
 ان الى لو في رية اخر من مات من اصحابنا بالبرقة في سنة تسع وتسعين فثابت ان الامام مات ولدت ثلث
 نفس سنة وهو من السبع من المحدثين لانهم قبلوا روايته محمد بن الربيع عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت
 لابي محمد في رية وانا ابن خمس سنين ومن خراب هذا الباب بل روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ابن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 وانا ابن خمس سنين ومنهم من روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 والامام مالك ادرك زمانه فان لم يرو عنه منهم اهل الفضل كونه سنة اثنين ومائة وهو اخر من مات في جميع الارض
 اصحابنا والامام ادرك زمانه لا محالة فقال بعض المحدثين انه لم يرو عنه واصحابنا السابق ذكره باسنادهم انه رآه وقد كان
 الا مكان ثابت واذ قل عدل في اثبات اولي من انما في رية ولا الذين ذكرناهم الذين غلبوا على ان الامام عنهم
 انه ادرك زمانهم وانهما رجال شكا لهم في ان الامام ادرك زمانهم منهم مقتل ابي بصير لان مقتله في رية بالبرقة سنة
 اثنين او سعين ولولا الامام سنة ثمانين اللهم الا على قول من قال ان الامام ولد سنة احدى وتسعين منهم جاز في رية
 فاما مات بالبرقة سنة اثنين وسعين ومنهم من روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ان مات بالبرقة سنة اثنين وسعين قبل ولادة الامام ومنهم من روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 قال في صاحب الميزنة وقد ثبت هذا التفسير لان الامام من الصحابة ان اكلوا ما كان له من كونه منهم اذا اكلوا
 اصحابنا احسن بجالسهم انتهى وفيه نظر واضح لان معرفة اهل الحديث بوفيات الصحابة واحوال تابعين ان كان من بعده

رما في الاسامي التي اورد ما عند ذكرهم من الاختلاط والاشتراك في عشرين الف اشعارا الفقه
 بدرجته في نفع الطيب قوم فيه اعادة الزم التقليد طائفة من غير فرق بين تقليد المريض وتقليد الطبيب من غير ان
 يفرق بين التقليد الجاد وغير الجاد من تقليد التصبي والتقليد الضافي وهذا بعيد عن شأن العلماء والفتنة
 والفضل والمصنفين ولم يرد من فروع مطلق التقليد في الحجة في جلال الحديث الثالث والعشرون
 ذكر في المسائل المعتمدة برأيه الاعتقاد الذي في شرح الاعتقاد الصحيح مسألة التراجع فحصل في كفيته كونه
 في اشياء كلاما اذا عرفت هذا عرفت ان عمره الذي جعلها جملة على حين وسماها بدعة واما قوله نعم البقرة فليس في
 البقرة ما يوجب بل كل بدعة ضلالة وهذا فيه سودا وبالنظر بالصواب بيننا نحن الخطاب اير عليه وهو في
 على عدم فهم مراده وقد كان عمرا لم يجد كل بدعة ضلالة وطريقة بنو موسى بالاراد عليه والذي يضر عليه في
 في منزهة السنة بغير ان عموم الحديث بالنسبة الى البقرة الشرعية والبقرة في قول عمر محمولة على البقرة الفقهية فلا
 تخالف بين دماء البقرة ودم الرسول البقرة ومن شاء زيادة التحقيق في هذا بحث فليرجع الى رسائله في
 الصحة على ان الاثر في التسليس بعيدة وتغفل الاخير في احياء سنة سيد الاراد التحقيق في مسألة التوسيع
 وترجع الى بيان تشريح حكمه شرعا بله خان وقد كام النقاش في ادراك اركان لسان القائل للربع والعشرون
 قال بعبده ما بعد ذكر حديثه عليه السلام في سنة اخلافا والراشدين التسليس المراد بسنة القضاة والاطمئنة لهم في
 بطريقه من جهاد الاعداد وتقوية شعار الدين ونحو ما وعلوم من قواعد الشريعة ان ليس في حقيقة الراشدين تشريح
 طريقة غير ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم ان نفسه في الراشدين سمى اراهم من جميع ملوكة بدعة ولم يقل انما سنة وهذا
 ما خرو من كتب الشيعة اشبهت كتبهم الكرامة على اشيء في كمال لرواه من مخرج السنة الابن عتيبة وغيره من كتاب بل
 السنة الحاشية والعشرون ذكر في ترجمة نفسه في احوال النبلاء ان القاصد انما لا يستحسنها في القاصد
 كقول كاتب سيرة السيرة في هذا الاوصاف ان النبي صلى الله عليه وسلم في المسألة كقولهم كقولهم في ثمانين فان
 لفظنا ثمانين بين في عرفهم قيل معنى الحاشية في هذه المسامحة التي ذكرتها هنا وما ذكرتها في المقدمة ذكرت
 بطريق التوضيح وبالعنوان في غير الاصل ولا لظن اني تعقيب جدا واما ما قد مر في حاشية في حاشية في حاشية
 من حفظنا الخواص والعوام عن الاكاذيب في سيات الادب وان شئت الزيادة فانما تنظر في استقبال الامم في حاشية

مصدق المسائل الشاذة التي اختارها والدلائل الغافرة التي اورد بها في رسالته ووفاته طالع الكلام له لا علم لنا
وعليه رحمة الله وبركاته الى يوم القيام اللهم صل على حاله وحاله ووفر صالحاته اعماله واعماله واعف عنه ما صدر
منه من اخطاءه الى صاحب الاتهام وتامر به الكرام محب عليكم ان اقم الجواب ترك التمسك بغيرها من
لا اصلاح الكلام وان لم يكن قبال الصلوح وعدم قبول الحق وان كان شديد الوضوح وادينا خفايا
والاقدام من الكلمات الروية والالفاظ الكريمة التي هي مستحقات احوام وقد طلبتني بعض الاحياء شفاها
لما سمع انه يصل الى المطالعة ظاهرا في ما في رواية من الكلمات الشفوية والكل التعجيب طرعه ولم تتركه الرضا في مثل ما كان
الابن ان يلتفت اليه وبذا آخر كلامي الحمد لله على التمام والصلوة على رسوله وعلى آله الصالحين وكان ذلك في اول شهر
من شعبان سنة ثمان مائة وتسعين اربع الف والمائة من الهجرة على صاحبها افضل الصلوات وازكى التحية

تبع

والله اعلم

لما ان مقتضى الرسل الكافية والعبارة الشافية المسماة بآية الرضا

والله اعلم ان كونه العلم والحقا من المستقام

والله اعلم ان كونه العلم والحقا من المستقام

والله اعلم ان كونه العلم والحقا من المستقام

والله اعلم ان كونه العلم والحقا من المستقام

والله اعلم ان كونه العلم والحقا من المستقام

والله اعلم ان كونه العلم والحقا من المستقام

من سنة

بهي

